د.منارانشورنجی عوات والمالية العرب في مرحلة مابعد الأبيض والأسود سفير الدولية للنشر

أصوات أوباما الثلاثة

العرب في مرحلة ما بعد الأبيض والأسود

أصوات أوباما الثلاثة

العرب في مرحلة ما بعد الأبيض والأسود

الدكتورة منار الشوريجي

يوليو ٢٠٠٩



الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م حقوق الطبع محفوظة رقم الإيداع: ١٥٣٩٠ / ٢٠٠٩

I.S.B.N. 978 - 977 - 361 - 693 - 0

سفيرالدولية للنشر

۱٦ ش محمد عز العرب من ش قصر العينى - ص ، ب : ٢٠٥ الدقى - القاهرة تليفون : ٢٠٠٢ - ٢٠٢٠ - ١٦٠٤ فاكس : ٢٠٥٧ - ٢٠٢٠ +

E-Mail: safeer@safeerinternational.com - Web Site: www.safeer.com.eg

المعرش الدائم

۸٤ ش أحمد عرابي المهندسين تليفون: ۲۰۲۰-۲۲۰۲+

مقدمة

قبل أن يكمل أوباما دقائق قليلة في إلقاء خطابه، هتف الفنان المعروف شريف منير بالإنجليزية قائلًا: «أحبك يا أوباما». وما هي إلا دقائق قليلة أخرى حتى هتف شاب آخر الهتاف نفسه، فأجاب الرئيس الأمريكي على الفور وفي وقار «شكرا». وما إن انتهى الرجل من إلقاء الخطاب حتى حول الشباب الذي كان يحتل الشرفات العليا للقاعة ما قاله شريف منير إلى هتاف ذي وقع موسيقى «نحن نحبك»، فلوح لهم أوباما كثيرًا قبل أن يغادر القاعة. وطوال الخطاب، كان أوباما كلما ذكر كلمة طيبة في حق الحضارة الإسلامية أو اقتبس من القرآن ضجت القاعة بالتصفيق.

تلك اللقطات السريعة لا تجسد فقط نوع التفاعل الذى دار فى القاعة بين أوباما وجمهوره المباشر وإنما تحكى أيضًا الكثير عن أوباما نفسه وعنا نحن المصريين.

فالفنان شريف منير هتف بحبه لأوباما قبل أن يعرف ما سوف يقوله الرجل عن القضايا التي تتعلق بمصالحنا. فقد تفاعل هو والشباب بل والكثيرون غيرهم في القاعة مع كارزما أوباما التي لا يمكن إنكارها. أما أوباما البرجماتي، فلم يشأ أن يتجاهل التحية العاطفية ولكن رده كان منضبطا ومحسوبًا. فلم يكن من الممكن أن يقول مثلًا: «وأنا أيضا أحبكم» كما يفعل في أمريكا حين يتلقى مثل تلك العبارات وإلا قامت الدنيا ولم تقعد في بلاده.

والحقيقة أن كارزما أوباما آسرة فعلًا. لكننى كمصرية - تعتز بجمال عبد الناصر زعيمًا مصريًا تمتع بملكات كارزمية ولكن تعى تمامًا ما له وما عليه - أدرك تمامًا أن للانجراف الجماهيرى بفعل الكارزما مخاطره.

لكن كارزما أوباما صاحبها أيضًا - لمن كان على استعداد لأن يتلقى غيرها - براجماتيته الشديدة. فهو جاء أصلًا إلى القاهرة لإلقاء ذلك الخطاب؛ لأنه يومن تمامًا بأن سياسة بلاده تجاه العالم الإسلامي قد ثبت فشلها، وأنه آن الأوان لتجربة سياسة جديدة تقوم على روية مختلفة. بعبارة أخرى، جاء أوباما إلى القاهرة من أجل هدف واحد فقط هو مصلحة أمريكا ولا شيء غيرها. ورغم الكثير مما كتب عن أوباما «الطيب» فإن الرجل لم يأت ليمنح هدايا مجانية لأحد ولم يقل كلمة واحدة مما قال إلا لأنه يومن بأنها تصب مباشرة في مصلحة بلاده. ومن ثم فإن السؤال المهم لا بد وأن يرتبط بطبيعة الفعل العربي دفاعًا عن مصالحنا التي لن يحميها غيرنا.

ولا أخفى سرًا أننى كنت أشعر بالحيرة كلما ضجت القاعة بالتصفيق متى اقتبس أوباما من القرآن أو أثنى على الحضارة الإسلامية. وكنت أسأل نفسى فى كل مرة، منذ متى يصفق المسلمون حين يسمعون القرآن؟! بل أنه فضلًا عن أننا لسنا فى حاجة لتأكيد من أحد على عظمة الإسلام وحضارته، فإن مشكلتنا مع أمريكا ليست ثقافية ولا دينية وإنما هى مشكلة سياسية فى المقام الأول تتعلق «بالسياسة» الأمريكية تجاه دول العالم العربى والإسلامى. تفسيرى الوحيد لما حدث هو أنه مرة أخرى رد فعل عاطفى يجسد حال أمة تعانى الوهن ففقدت الثقة فى ذاتها الحضارية ومن ثم صار يسعدها كثيرًا أى إطراء من الخواجات.

ولعل تلك الصور هى المفتاح الذى يمكن من خلاله التعامل مع أغلب ردود الأفعال التى تناولت خطاب أوباما، فنحن إذا قرأنا الخطاب بالطريقة العاطفية نفسها التى استقبلنا بها الرجل فى القاهرة فسوف نخرج بالضرورة بنتيجة إما إيجابية للغاية أو سلبية للغاية. أما إذا قرأناه كخطاب سياسى القاه رئيس أمريكى انتخبه الأمريكيون ليحقق مصالحهم فستكون القراءة جد مختلفة. وبالفعل كانت أغلب التعليقات على خطاب أوباما مفرطة فى سلبيتها أو إيجابيتها، فبين أوباما «المنتظر» وأوباما «الذى جاء ليلبسنا العمة ويضحك علينا(۱)» ندرت التعليقات التى تعاملت مع الحدث من خلال روية مركبة ترى فيه إيجابيات وسلبيات فى الوقت ذاته. المثير للتأمل فعلًا هو أن ذلك النوع من القراءة الذى رأى خطاب أوباما كله سلبيًا أو كله إيجابيًا

استخدم في الواقع المنطق نفسه الذي كرهناه في بوش. لماذا إذن انزعجنا بشدة من صيغة «معنا أو ضدنا» التي تبناها بوش طالما نحن على استعداد للتعامل بنفس منطق الأبيض والأسود مع خَلَفِه؟! والسؤال الأهم هو هل توجد مساحة بين أوباما المنقذ وأوباما الذي يضحك علينا؟ وما المانع من أن يكون أوباما رئيسًا يحقق مصلحة بلاده ولكنه قدم رؤية لتلك المصلحة يمكن يكون أوباما رئيسًا يحقق مصلحة بلاده ولكنه قدم رؤية لتلك المصلحة يمكن الخاما أحسن استثمارها والتفاعل معها – تحقيقُ الكثير من مصالحنا؟

ومن المهم في البداية أن نفرق بين تحليل الخطاب نفسه وبين ما سوف يأتي بعده من أفعال. فالأفعال المتعلقة بمنطقتنا العربية هي نتاج عمل عدد من الفاعلين أولهم نحن العرب، بل سوف تتوقف ترجمة ما جاء في الخطاب إلى فعل على حركة كل الأطراف الفاعلة وقدرة كل منهم على حماية مصالحه. ومن هنا فلا يجوز الحديث عن خطاب أوباما وكأننا أمة مفعول بها تنتظر منه تغيير الخطاب ثم تغيير الفعل ونحن في مقاعد المتفرجين لا الفاعلين. فأوباما رئيس الولايات المتحدة لن «يفعل» إلا ما يخدم مصالح بلاده لا مصالحنا. وعلى ذلك، لايجوز عند تناول الخطاب الذي ألقى في القاهرة أن نسأل الأسئلة الخطأ. فالأسئلة التي ينبغي أن تطرح ليست من نوع ذلك الذي يسأل عن الفارق بين القول والفعل، وإنما هي أسئلة تتعلق بالخطاب نفسه. وهي في ظني أسئلة ثلاثة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا: الأول يسأل عما إذا كان الخطاب يمثل في مفرداته ومضمونه ومنطقه وتوجهاته تحولًا ما. والثاني يسعى للوقوف على طبيعة ذلك التحول إن وجد. أما السؤال الثالث فهو مبنى على إجابة الاثنين. فإذا كان الخطاب - كله أو بعضه - يمثل تحولًا إيجابيًا يصبح السؤال الأهم على الإطلاق هو ما الذي يمكن أن نفعله نحن من أجل أن تتحول تلك الإيجابية من القول إلى الفعل؟

ولايجوز في الحقيقة الاقتراب من خطاب أوباما بالبحث والتحليل بشكل مقطوع الصلة عن سياقه السياسي والتاريخي. ومن هنا فإن هناك عددًا من الاعتبارات المهمة التي ينبغي أن تظل في الخلفية عند تناول هذا الخطاب.

أولا: إن الذي يلقى الخطاب هو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الدولة العظمى التى صارت إمبراطورية وستظل كذلك في عهد أوباما وعهد من بعده لفترة ليست بقصيرة. فالطابع الإمبراطورى للسياسة الأمريكية لم يختف بتولى أوباما. وهو لا يستطيع — حتى لو أراد — أن يفكك تلك الإمبراطورية التى تم مأسستها عبر عقود طويلة — هكذا بين ليلة وضحاها. ولا يجوز في الواقع أن نتوقع أن يُحدث تحولا راديكاليًا في كل مناحى السياسة الخارجية الأمريكية. فطبيعة العملية السياسية في واشنطن تجعل التغيير تدريجيًا وبطيئًا وعادة مايكون في شكل تحولات صغيرة تراكمية تُحدث أثرًا واضحًا على المدى الطويل نسبيًا. ومن هنا فإن السؤال لايكون حول ما إذا كان أوباما سيحدث تحولات راديكالية في سياسة بلاده الخارجية وإنما ما إذا كان أوباما هناك مؤشرات تدل على أنه يسعى بالفعل لأن يبني تراكمًا عبر سلسلة من التحولات الصغيرة التي تؤدى مع الوقت لتحولات مهمة. ويكون السؤال

أيضًا حول الطريقة التي يدير بها أو باما الإمبراطورية وما إذا كانت توجهات إدارته تجعلها أقل عسكرة واستخدامًا للقوة الغاشمة.

ثانيًا: إن الرئيس الذى ألقى خطاب القاهرة تولى الحكم فى لحظة تعانى فيها بلاده من أزمة طاحنة لا تتمثل فقط فى الأزمة الاقتصادية، وإنما فى نتائج سياسات كارثية اتبعها سلفه أدت إلى عداء واضح للسياسة الأمريكية فى الخارج وإلى تقويض منظم للأسس الجوهرية التى قامت عليها الديمقراطية الأمريكية نفسها فى الداخل. ومن هنا صار أوباما يحمل إرثا ثقيلًا يتطلب تفكيك تلك السياسات التى تم مأسستها فى الواقع على مدار أعوام ثمانية. وخطاب القاهرة كان أحد أدوات الرئيس الجديد لتفكيك الإرث الكارثى لبوش فى التعامل مع العالم العربى والإسلامى.

ثالثا: لا يخفى على القارئ الفطن أن أو باما جاء يخاطب العالم الإسلامى وامتنا تمر بلحظات عصيبة من الانقسام والتردى، وهو الأمر الذى يتحتم أخذه فى الحسبان عند تقييم رسالة أى مسئول أجنبى. فكلما ضعفت أمة صار من الأسهل على من لا ينتمون لها غض الطرف عن مصالحها. ومن هنا فإذا ما أخذ مسئول أجنبى بعض تلك المصالح فى عين الاعتبار لأنه يحقق مصلحة أكيدة لبلاده كان ذلك تحولا لابد من تشجيعه والسعى لدفعه للأمام لا التقليل من شأنه و تعطيله.

رابعًا: حين يتحدث الرئيس الأمريكي موجهًا خطابه لغير الأمريكيين أيًا كانوا فإنه يتحدث وعينه لا تبارح وطنه. فالأمريكيون هم الذين انتخبوه

وهم الذين يحددون مستقبله السياسي، ومن ثم فإنه يصوغ عباراته ويختار مفرداته وعينه لا تبرح الداخل الأمريكي. فكل كلمة يقولها - بالذات خارج الأرض الأمريكية - لها تكلفة سياسية داخلية. ومن هنا لايجوز التعامل مع ما قاله أوباما في جامعة القاهرة دون أن نضعه في ميزان التكلفة السياسية التي يدفعها الرجل داخل بلاده.

وبناء على هذه العطيات تسعى هذه الدراسة لتحليل خطاب أوباما، وهى في ذلك تقدم أطروحة محددة مؤداها أنه لا يجوز تناول خطاب أوباما بمنطق الأبيض والأسود، بمعنى أن «كله» شر أو «كله» خير، فالخطاب انطوى على سلبيات تتعلق بالطابع الإمبراطورى في العراق وأفغانستان ولكنه انطوى أيضًا على إيجابيات كثيرة لا بدمن الاستفادة منها، إذ ليس من مصلحتنا نحن العرب مجاهلها أو التقليل من شأنها لأن مثل هذا التجاهل يعطل فرص تطويرها.

والحقيقة أن الموضوعية تقتضى عند تقديم اجتهاد بعينه في فهم خطاب أوباما أن يناقش الباحث الاجتهادات الأخرى التي يختلف معها ويسعى لتقديم اجتهاده في إطارها. وقد ارتأيت أيضًا أنه من الناحية العملية يستحيل تقديم تحليل بعينه لخطاب أوباما دون الاشتباك فكريًا مع أهم الأفكار التي قيلت تعليقًا عليه. ففضلًا عن أنها أفكار مهمة تستحق المناقشة في ذاتها، فقد تم تداولها على نطاق واسع فشكلت هي وردود الأفعال التي نتجت عنها المناخ العام الذي يتم فيه مناقشة العلاقة بين أمريكا والعالم العربي والإسلامي بعد خطاب أوباما.

وعلى ذلك تنقسم الدراسة إلى أجزاء ثلاثة: الأول: يقدم تحليلا لخطاب أوباما، والثانى: يناقش أهم الأفكار التى قيلت فى تحليله وتختلف معها الباحثة. والهدف هو تفكيك الموضوع وضبط المسألة على نحو يتيح للقارئ أكبر قدر من المعلومات. أما الجزء الثالث فيهدف للوقوف على ما يمكن عمله بناء على التحليل المقدم فى الجزأين الأول والثانى. بعبارة أخرى، فإن الجزء الأول من الدراسة يقدم اجتهادًا فى تحليل الخطاب بينما يقدم الجزء الثانى اشتباكًا فكريًّا مع الاجتهادات الأخرى. ويظل للقارئ بعد الاطلاع على ما ورد فى الجزأين ان يخرج بنتيجة مختلفة عن الاثنين! ثم تبنى الدراسة فى الجزء الثالث على ما ورد فى الجزأين الجتهادات للتعامل مع الواقع فى الجذي الثالث على ما ورد فى هذين الجزأين اجتهادات للتعامل مع الواقع الجديد.

米 米 米

أولا: قراءة في الخطاب

يمكن تقسيم التعامل مع خطاب أوباما إلى محورين: الأول: يتناول الرؤية العامة التي يقدمها الخطاب للعلاقة بالعالم الإسلامي، والثاني: يتناول تفاصيل القضايا المختلفة.

١- الرؤية الكلية: «أنتم المشكلة، ٩

من المهم الإشارة إلى أن ماحدث في عهد بوش لم يكن بحرد تحول في السياسة الخارجية الأمريكية ولا مجرد انحراف نحو اليمين بفعل وجود رئيس وكونجرس جمهوريين. فما حدث كان في الواقع انقلابًا مس الأسس التي قامت عليها تلك السياسة بل وجوهر عملية صنعها. وقد طال الانقلاب الأفكار ولغة الخطاب مثلما طال الأولويات والأجندة. ومن بين الأمور المهمة التي نجح فيها المحافظون الجدد في عهد بوش هي أنهم تمكنوا من تغيير منطق الخطاب العام ومفرداته بشأن العالم العربي والإسلامي. فقد

تبنى الخطاب الرسمى لإدارة بوش منطقًا صنعه عتاة الصهاينة الأمريكيين والإسرائيليين ويقوم على فكرة محددة مؤداها أن المشكلة في هذه المنطقة من العالم ليست الاحتلال ولا نهب الأرض وتشريد أهلها، فتلك ذريعة تستخدمها النظم العربية لصرف الانتباه عن المشكلة الحقيقية. فالمشكلة تكمن في مجتمعاتنا ذاتها وجوهرها أن هذه المجتمعات تعاني من القهر والقمع والعوز والتخلف الأمر الذي جعلها مصدرًا لتفريخ الإرهاب والحقد على المجتمعات المتقدمة ومنها طبعًا الولايات المتحدة. ومن هنا فإن الخطاب الأمريكي الموجه للعالم العربي والإسلامي بعد أحداث سبتمبر كان لسان حاله يقول: «أنتم المشكلة.. ابحثوا داخل مجتمعاتكم عن أسباب توتر علاقتكم بنا فهي نفسها أسباب فشلكم». بعبارة أخرى، فالولايات المتحدة، وفق هذا المنطق، بريئة تمامًا وليست مسئولة بحال عن أسباب التوتر بينها وبين العالم العربي والإسلامي. فهي كلها أسباب يُسأل عنها العرب والمسلمون، وهي تكمن في مجتمعاتهم التي هي المسئولة عن تفريخ التطرف (٢). وعلى ذلك، فإن كراهية العرب والمسلمين الأمريكا- هكذا بالمطلق- سببها ببساطة أنهم يكرهون قيم الحرية والعدل والمساواة التي هي قيم «أمريكية»!

وفضلًا عن التدليس والعنصرية الواضحة فإن خطورة مثل هذا النوع من الخطاب تتمثل في أنه كان يرسب لدى العقل الجمعي الأمريكي صورة عن هذه المنطقة من العالم تعطى لصانع القرار شيكًا على بياض للعدوان دون حاجة لإقناع الرأى العام. ففي بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية

لا يعرف فيه المواطن الأمريكي العادى شيئًا عما يدور في العالم ناهيك عما يدور خارج مدينته الصغيرة، يصبح تطويع الرأى العام «غير المهتم» سهلًا عبر إنتاج خطاب كهذا لتبرير استخدام القوة الغاشمة.

ومن هنا فإنه لا يمكن قراءة خطاب أوباما دون أن يلحظ المرء التحول المهم في هذا الصدد. فقد قدم الرجل رؤية مغايرة لأسباب التوتر بين بلاده والعالم الإسلامي ابتعدت تمامًا عن تلك الأفكار الفجة التي نجح المحافظون الجدد في ترويجها. فهو اعترف أولًا بأن للتوتر بين العالم الإسلامي والغرب جذورًا تاريخية فذكر الحروب الصليبية ثم «الاستعمار الذي حرم الكثير من المسلمين من الحقوق والفرص»، ثم الحرب الباردة التي كثيرًا ماعوملت في زمنها البلدان ذات الأغلبية المسلمة في إطار «حروب بالوكالة دون اعتبار لطموحاتها». وبعد أن ذكر أوباما تأثير العولمة الذي جعل بعض المسلمين ينظرون للغرب باعتباره معاديًا للتقاليد الإسلامية، أشار إلى «المتطرفين لنظرون للغرب باعتباره معاديًا للتقاليد الإسلامية، أشار إلى «المتطرفين الذين يستخدمون العنف» فوصفهم بأنهم أقلية صغيرة ولكن مؤثرة حملها الذين يستخدمون العنف» فوصفهم بأنهم أقلية صغيرة ولكن مؤثرة حملها مسئولية أحداث سبتمبر وماجرى بعدها(٢).

ولا شك أن تلك الصيغة تعيد التوازن إلى الخطاب الرسمى الأمريكى. فالرجل لم يقل إن الغرب برىء ولا قال إن المشكلة تكمن في العالم الإسلامي الذي أفرز تطرفًا طال أمريكا «البريئة» كما كان يقال. فهو قدم رؤية مختلفة لطبيعة التوتر ألقى فيها المسئولية على الجانبين لا على المسلمين وحدهم. ثم أضاف في موضع آخر من خطابه وبلغة صريحة أن «الإسلام ليس جزءًا من

المشكلة وإنما هو جزء مهم من صنع السلام». وهي عبارة تناقض بوضوح أفكار المحافظين الجدد الذين طالما استخدموا تعبيرات تضع اللوم على الإسلام نفسه.

وتكمن أهمية هذا النوع المختلف من المفردات والمضمون في أنه يصدر عن رأس المؤسسة التنفيذية الأمريكية، أي قاله الرئيس الأمريكي بنفسه، الأمر الذي يجعله خطابًا مؤهلًا لإعادة صياغة الوسط السياسي السائد mainstream في أمريكا. فالرؤية التي كتب بها خطاب أوباما بما تضمنته من مفردات وأفكار إنما تفكك الصور والدلالات السلبية التي كانت عصابة بوش قد نجحت في تكريسها في العقل الجمعي الأمريكي مستغلة أحداث سبتمبر. واستخدام الرئيس الأمريكي بنفسه لمثل تلك اللغة المختلفة من شأنه أن يهمش لغة المحافظين الجدد ويؤدي لحصارها في دوائرهم ودوائر اليمين، بعد أن كانت قد أصبحت هي اللغة السائدة في الوسط السياسي. فلمنصب الرئاسة أهمية قصوى في تشكيل الرأى العام، خصوصًا حين يكون الرئيس في أو ج شعبيته. فكل ما يصدر عن الرئيس الأمريكي تنقله وسائل الإعلام، الأمر الذي يسمح له بأن يستخدم تلك المزية كسلاح لإحداث تحولات مهمة في توجهات الرأى العام، وهو ما يطلق عليه عادة نفوذ المنصة Bully Pulpit. (2)

والتحول في الرؤية لم يقتصر في خطاب أوباما على ما يتعلق بمصادر التوتر فقط وإنما طال أيضًا تعريف الولايات المتحدة ذاتها. فلعلها المرة الأولى التي نسمع فيها رئيسًا لأمريكا يعرف بلاده ليس باعتبارها تنتمي للحضارة

«اليهودية المسيحية» Judeo-Christian، كما يقال عادة وإنما يوكد على أن «الإسلام جزء من أمريكا». ومن هنا أيضا تأتي أهمية العبارة التي ذكرها أو باما بشأن الصور السلبية للإسلام والمسلمين. فقد قال «وأنا أعتبر أن جزءًا من مسئوليتي كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية أن أحارب الصور النمطية السلبية للإسلام أينما ظهرت». وفي واقع الأمر فإن أهم ما في تلك العبارة هو السياق الذي قيلت فيه. صحيح أن أوباما تحدث- في موضع آخر من الخطاب- عن الإسلام في أمريكا وإسهام المسلمين الأمريكيين في رفعة شأن بلادهم إلا أن العبارة السابقة لم تأت في إطار الحديث عنهم. أي أنه لم يقل ما قال في إطار الدفاع عن إحدى القوى أو الجماعات الإثنية الأمريكية التي هو مكلف دستوريًا بحمايتها والذود عنها، وإنما قال ذلك في سياق الحديث عن الإسلام الذي قال: إنه تعرف عليه «في قارات ثلاث قبل أن أحضر إلى المنطقة التي كانت مهدًا له». بعبارة أخرى، فإن أوباما كان يقول صراحة إنه ليس مسئولًا عن مكافحة الصورة النمطية السلبية للمسلمين الأمريكيين فقط وإنما للإسلام والمسلمين عمومًا ا

وفى الوقت الذى كان فيه استخدام الآيات القرآنية فى خطاب كهذا أمرًا ليس جديدًا حيث استخدمها غيره من الرؤساء قبله، إلا أن الجديد هو استخدام تعبيرات لايستخدمها سوى المسلمين. فقد استخدم أوباما تعبيرين لهما دلالة، جاء الأول فى معرض حديثه عن الأنبياء موسى وعيسى ومحمد فأضاف قائلا: «عليهم السلام» وهو تعبير لايقوله بالمناسبة سوى المسلمين،

أما الثانى فكان الطريقة التى ذكر بها الإسراء والمعراج حيث ذكرها مصحوبة بإشارة إلى أنه حدث لا يؤمن به سوى المسلمين وحدهم. ودلالة ذلك النوع من الإشارات إذا ما جاءت في خطاب يلقيه رئيس أمريكا هي أنها تضفى الشرعية على لغة المسلمين ومفرداتهم وتجعلها مقبولة للأذن الأمريكية.

خلاصة القول أن الجزء الأول من الخطاب لم يكن مجرد كلام مجاملات كما رأى البعض، وإنما حمل رؤية متماسكة للعلاقة مع العالم الإسلامي تختلف عن الروية البائسة التي هيمنت طوال فترة حكم سلفه. ويرتبط ذلك ارتباطًا وثيقًا بقدرة الرئيس الأمريكي على تغيير السياسة. فالكثيرون في معرض تعليقهم على خطاب أوباما قالوا: أن الرجل قال كلامًا طيبًا لكنه لم يفعل شيئًا حتى الآن. والمشكلة في مثل هذا الطرح هو أنه يغفل مسألة على جانب كبير من الأهمية وهي أنه يستحيل على أوباما أن يحدث أي تغيير في السياسة في ظل هيمنة مثل خطاب بوش على العقل الجمعي الأمريكي. فالفعل «المختلف» يتطلب أولًا تفكيك تلك الرؤية العنصرية عن العالم الإسلامي. وأهمية ما فعله أوباما هو أنه قدم للمواطن الأمريكي لغة مختلفة في وصف هذه المنطقة من العالم تمثل البداية الضرورية لأى تحول في الدفة الأمريكية. وقد تبع ذلك في الحقيقة «فعلا» أقدم عليه أوباما ولكننا للأسف لم ننتبه لمغزاه، فقد أطلق الرئيس الأمريكي برنامجًا جديدًا باسم «نخدم معًا» دعا فيه الأمريكيين بكل طوائفهم إلى الخدمة التطوعية «لمواجهة التحديات المختلفة التي تواجهها البلاد». وذكر البيت الأبيض على موقعه الإلكتروني أن البرنامج سيستمر طوال الصيف وحتى يوم ١١ سبتمبر الذى سيلقى فيه أوباما خطابًا للاحتفاء بالبرنامج ولإعلان ذلك اليوم عيدًا وطنيًا «للخدمة العامة وتذكر الشهداء» (٥). ولا يجوز في الواقع تجاهل تلك الخطوة أو التقليل من شأنها. فهي خطوة مهمة لأنها تعيد تعريف ١١ سبتمبر أصلًا وتسعى بذكاء لفك الارتباط بين الإسلام والإرهاب. فبدلا من أن يظل ١١ سبتمبر يومًا يتذكر فيه الأمريكيون «اعتداء المسلمين» عليهم، يحوله أوباما إلى يوم لخدمة أمريكا من كل أبنائها ولتذكر شهدائها. والحقيقة أن إقدام أوباما على مثل تلك الخطوة ينطوى على شجاعة تحسب للرجل في مجتمع لا يزال ينضع فيه خطاب خصومه بالعنصرية تجاهنا بل تجاهه هو شخصيًا.

أما عن التحول في السياسة نفسها وما إذا كان سيحدث أو لا يحدث فتلك مسألة أخرى. لكن من المهم الإشارة أيضًا إلى سقف التغيير الذي يجوز توقعه. فالأرجح أن يكون محدود النطاق بل ستظل هناك جوانب في السياسة الخارجية الأمريكية لن يطولها تغيير يذكر. إذ يستحيل في الواقع تفكيك الطابع الإمبراطوري للسياسة الأمريكية بين ليلة وضحاها. وقد كان ذلك واضحًا حتى في خطاب أوباما نفسه، إذ حمل الخطاب أصواتًا ثلاثة كان منها بالضرورة صوت الإمبراطورية.

٢- التفاصيل: أصوات أوباما الثلاثة:

حين استمعت للمقاطع المختلفة للخطاب كنت كمن يسمع أصواتًا ثلاثة متمايزة. الأول صوت المتحدث باسم الإمبراطورية التي جرحت يوم ١١ سبتمبر فراحت تطلق قوتها الغاشمة في كل اتجاه، والثاني هو صوت الرئيس البراجماتي حتى النخاع الذي جاء ليطوى صفحة الأيديولوجيا ويبني عالمًا جديدًا قائمًا على المصالح المشتركة. أما الصوت الثالث فهو صوت أوباما أستاذ القانون والناشط السياسي الذي عمل وسط الناس في شيكاغو وتفاعل مع معاناتهم من العنصرية والتجاهل الحكومي. والأصوات الثلاثة كانت حاضرة بدرجات مختلفة طوال الخطاب بينما يعلو أحدهما ويخفت الآخر في فقرة دون أخرى.

صوت الإمبراطورية:

كان صوت الإمبراطورية هو الأعلى حين تحدث أوباما عن العراق وأفغانستان. ففي ذلك الجزء من الخطاب استخدم الرئيس الأمريكي منطق الإمبراطورية الأمريكية دون تحولات كبرى، فكان أسوأ أجزاء الخطاب على الإطلاق.

ففى حالة أفغانستان، استخدم أوباما أحداث سبتمبر التى راح ضحيتها مدنيون أبرياء ليبرر الإستراتيجية الهجومية التى يروح ضحيتها الآلاف من المدنيين قتلًا وجرحًا وتشريدًا وتهجيرًا. وهى الإستراتيجية التى تتبناها إدارته

وضمت منذ وصوله للحكم باكستان لأفغانستان. أما بالنسبة إلى العراق، فرغم اعتراف أوباما بأنها حرب اختارتها أمريكا ولم تفرض عليها إلا أنه لم يشر من قريب ولا من بعيد لتعويض العراقيين الذين دمرت بلادهم أو فقدوا ذويهم أو هجروا قسرًا.

والحقيقة أن مايحدث في العراق وأفغانستان لايختلف كثيرًا عن أداء الإمبراطورية الأمريكية في أجزاء أخرى من العالم بل لعل الخطورة تكمن في أن ما تفعله أمريكا في العراق وأفغانستان هو في الواقع إعادة إنتاج لسجلها الأسود في فيتنام وأمريكا اللاتينية على وجه التحديد.

ففى العراق هناك تكرار لأسوأ ما فعلته أمريكا فى فيتنام وأمريكا اللاتينية. فمنذ الغزو الأمريكي للعراق قامت الولايات المتحدة فى صحراء الأردن بتدريب ماصار يعرف بفرق العمليات الخاصة العراقية. وهى فرق وصل عددها إلى(١) وقوامها نحو (٥) آلاف جندى تتوزع اليوم على أقاليم العراق كلها. وهذه الفرق مسئولة عن عمليات قتل وترويع تتسم بوحشية مذهلة. وقد تم إلحاق تلك القوات الخاصة بمكتب أطلق عليه اسم مكتب (مكافحة الإرهاب). وهو الذي أنشئ عمدًا ليكون تابعًا بشكل مباشر لرئيس الوزراء العراقي، أي منفصل تمامًا عن قوات الجيش والأمن العراقية ولايخضع لأية رقابة من البرلمان العراقي.

غير أن الأخطر من غياب المحاسبة هو أن الجنرال الأمريكي الذي كان مسئولا عن تدريب تلك القوات الخاصة هو نفسه الذي كان مسئولا في أزمنة سابقة عن تدريب قوات مماثلة في أمريكا اللاتينية. ولمن لايعرف فإن القوات الخاصة هي تلك التي يناط بها العمليات السرية القذرة التي تتم في جنح الظلام ويروح ضحيتها الأبرياء دون أن يدرى عنها أحد شيئًا. وقد ثبت بالوثائق أن تلك القوات كانت المسئولة مثلا عن قتل (٥٠) ألف مدنى في السلفادور و(١٤٠) ألف مدنى في جواتيمالا. بعبارة أخرى فإن القوات الخاصة التي دربتها الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية بالطريقة نفسها التي دربت بها مؤخرا الشباب العراقي هي التي كانت مسئولة عما عرف لاحقًا بفرق الموت Death Squads التي راح ضحيتها مئات الآلاف في أمريكا اللاتينية من كولومبيا والسلفادور إلى جواتيمالا وغيرها (١٠).

وما يحدث في العراق في هذا الصدد قد أصبح هو نفسه المتوقع أن يحدث في أفغانستان بعد الإعلان عن السياسة الجديدة التي تبنتها إدارة أوباما فيها. فقد تقرر منذ بداية حكم أوباما رفع عدد القوات في أفغانستان عبر إرسال ١٧ ألف جندي إضافي وصارت السياسة الأمريكية هناك تعرف بإستراتيجية «أف—باك» إشارة إلى أفغانستان وباكستان معا. وقد سلم أوباما القيادة في أفغانستان للجنرال ستانلي ماكريستال (٧) الذي كان مسئولاً عن العمليات الخاصة في العراق، وصاحب الخبرة الطويلة – كما سبقت الإشارة – في تدريب فرق الموت في أمريكا اللاتينية، الأمر الذي يشير إلى أن عمليات القتل الواسعة التي تتم في جنح الظلام وبعيدًا عن الإعلام وعن أية مساءلة (٨) سوف يتم نسخها – مرة ثانية – أي نقلها حرفيًا إلى جبهة أف –باك،

خصوصًا بعد أن صارت الإستراتيجية المعتمدة هي إستراتيجية «ملاحقة التمرد» counterinsurgency وهو تعبير عسكرى صار منذ حرب فيتنام عثابة كلمة شفرية تثير فزع كل أصحاب الضمائر والمهمومين بحقوق البشر لأنها تقوم على الاستخدام المفرط للقوة. وهي إستراتيجية راح ضحيتها الأبرياء حين استخدمت في فيتنام وفي العراق. وتقوم تلك الإستراتيجية على ركيزة أساسية هي النجاح في استقطاب الأهالي لمساعدة قوات الاحتلال. والمنطق وراء هذه الإستراتيجية هو أن إقبال الأهالي على مساعدة قوات الاحتلال لا يتحقق إلا إذا اقتنعوا بأن الأخيرة تهزم المتمردين فعلا وتحصدهم حصدا في عمليات واسعة (٩). عندئذ فقط ينخرط الأهالي في مساعدة قوات الاحتلال إما رعبًا منها أو يأسًا من بُعاح مقاومتها أو رغبة في الخلاص من الدمار والقتل والترويع. لذلك تستخدم هذه الإستراتيجية القوة المفرطة لتحقيق أهدافها، الأمر الذي ينتج عنه خسائر بشرية ومادية مذهلة.

باختصار فإن ما قاله أوباما بشأن العراق وأفغانستان رغم الحديث عن الانسحاب والزهد في ثروات البلدين يظل يمثل كارثة بكل المقاييس.

صوت البراجماتية:

أما فيما يتعلق بقضية الديمقراطية وإيران فقد كان صوت البراجماتية هو الأعلى. ومن الأمور التي تستحق التأمل فعلا هو رد فعل الكثيرين من الناشطين ورموز المجتمع المدنى المصرى إزاء الفقرات التي عنيت بالديمقراطية

فى خطاب أوباما. فقد خرجت أصوات كثيرة تعتبر أن ماجاء فى الخطاب كان «هامشيا وفى الحد الأدنى» ويمثل تخليًا من أوباما عن قضية دعم الديمقراطية (١٠). والمشكلة فى هذا التحليل أنه يوحى من ناحية بأن بوش كان يدعم الديمقراطية أصلا (١١) فجاء أوباما بعده ليتراجع عن دعمها، ويغفل من ناحية أخرى ما حمله خطاب أوباما من تحول مهم فى التوجهات الأمريكية إزاء تلك القضية.

وبادئ ذي بدء لا بد من القول أن الديمقراطية في عهد بوش كانت كلمة شفرية معناها «تغيير النظم» أو لى ذراعها بالقوة الغاشمة أو عبر الابتزاز أو بالاثنين معًا. ولا يمكن فهم موقف إدارة بوش من الديمقراطية بمعزل عن رؤية المحافظين الجدد الكلية للعالم وأهداف أمريكا فيه. فقد انطلق المحافظون الجدد من فكرة محورية مؤداها أن اللحظة التي نشأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي هي فرصة تاريخية ينبغي استثمارها للحد الأقصى. فهي لحظة صارت فيها الإمبراطورية الأمريكية القوة العظمى بلا منازع تمتلك تفوقا عسكريًا غير مسبوق. ولكنها لحظة يمكن أن تضيع إذا لم يتم اقتناصها، لأن هناك قوى صاعدة قد تتمكن من المنافسة لاحقًا. ومن ثم فإن الهدف عندهم هو الهيمنة الأمريكية على العالم وتحويل تلك «اللحظة» التاريخية التي تنفرد فيها الولايات المتحدة بالزعامة والهيمنة إلى «عصر» كامل(١١). فلا يجوز أن تنتظر الولايات المتحدة حتى يصبح التهديد القادم حقيقة واقعة وإنما عليها أن تعمل على «تشكيل البيئة الدولية على نحو يمنع ظهوره أصلا»(١٢). ومن ثم، ينبغي للولايات المتحدة القضاء على أية معارضة أو مقاومة لمخططات الهيمنة - السياسية والإستراتيجية والاقتصادية على السواء.

ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، أي الهيمنة الأمريكية على العالم، لابد للولايات المتحدة أن تتوسع في ميزانيتها العسكرية وأن تكون على استعداد لاستخدام القوة العسكرية في جميع أنحاء العالم لتحقيق أهدافها. بل وعليها أن «تنظر إلى نفسها باعتبارها قوة أوربية وآسيوية وشرق أوسطية ولاتينية في آنٍ معنى أن عليها أن تتصرف وكأن تهديد حلفائها في أية منطقة هو تهديد مباشر لها يتحتم معه أن تتدخل بالقوة العسكرية إذا لزم الأمر (١٣).

بعبارة أخرى، فإن استخدام التفوق العسكري الأمريكي على نطاق واسع جزء محوري في فكر المحافظين الجدد. وقد استخدمت الولايات المتحدة في هذا الإطار ما سمي إستراتيجية «الصدمة والرعب». والمقصود بها الاستخدام المفرط للقوة العسكرية على النحو الذي يثير الرعب في النفوس ويؤدي لتركيع الخصوم ويقضي على روح المقاومة لدى غيرهم، لأن معارضة رغبات أمريكا تبدو، وسط الدمار والحرائق المشتعلة، بمثابة انتحار شامل. فالرسالة تصل واضحة، وهي رسالة مؤداها— كما عبر عنها وليام كريستول أحد منظرى هذا التيار— «لا تفكروا أصلًا» في التحدي (16).

أما هدف المحافظين الجدد الأساسى في العالم العربي، فكان خلق إقليم خال تمامًا من أية روح للمقاومة - بمعناها الواسع - للهيمنة الأمريكية أو لإسرائيل، حليفتها الأساسية. ولم يكن غزو العراق إلا أحد وسائل تنفيذ ذلك

الهدف. فقد كانت الفكرة ببساطة أنه بمجرد احتلال العراق والاستعراض المكثف للقوة الغاشمة فيه وغركزها في قلب عاصمة عربية كبرى، فإن ذلك سيكون في ذاته زلزالا هائلا يهز العالم العربي برمته وفق نظرية الدومينو الشهيرة - فتتساقط النظم العربية الواحد تلو الآخر أو تغير جلدها على نحو تكون نتيجته مرونة أكبر في المواقف العربية تسمح بحل الصراع العربي الإسرائيلي حلا نهائيا ولكنه حل إسرائيلي أيضًا. وتواجد القوة الأمريكية الغاشمة في العراق على حدود سوريا وإيران من شأنه أن يمثل تهديدًا مباشرًا لخالهما تنتهي معه فرص دعمهما للمقاومة الإسلامية في كل من فلسطين ولبنان، الأمر الذي يعني القضاء ليس فقط على مقاومة الحكومات وإنما مقاومة المجتمعات العربية أيضا لفكرة إقامة شرق أوسط مطبع ومنزوع السم أدا).

وفي هذا الإطار وحده جاء الخطاب الأمريكي في عهد بوش بشأن الديمقراطية في العالم العربي، إذ كان المقصود بها في الواقع تغيير الموضوع وترتيب أولويات الأجندة أي تحويل قضية الصراع العربي الإسرائيلي بعد غزو العراق إلى مجرد واحدة ضمن قضايا عدة متساوية في أهميتها تصعد وتهبط على أجندة العلاقات العربية الأمريكية، واستغلال أهم نقاط ضعف النظم العربية لإحراجها وابتزازها والضغط عليها من أجل اتخاذ مواقف إقليمية لا علاقة لها أصلًا بقضية الديمقراطية. هذا فضلًا عن اللعب على طموحات وآمال شعوبها التي نكأ احتلال العراق جروحها الديمقراطية.

ومن هنا لم يكن غريبًا أن تخلق إدارة بوش دعاية فجة للديمقراطية التي زعمت أنها تبنيها في العراق وتهلل معها لكل انتخابات تجرى تحت الاحتلال الأمريكي ثم ترفض نتيجة الانتخابات الديمقراطية في فلسطين. فالقضية ليست هي الديمقراطية نفسها وإنما تنفيذ أجندة أيديولوجية استخدمت الديمقراطية كأداة ضمن أدوات أخرى لتحقيق مخططاتها.

وإذا كان ذلك هو موقف إدارة بوش، فإنه يعنى أن ما قدَّمه أوباما في خطابه كان يحمل بالضرورة جديدًا بخصوص موضوع الديمقراطية تمثل في أمور ثلاثة. أولها أن الديمقراطية عند تلك الإدارة الجديدة ليست ثورية وإنما عملية طويلة الأجل، الأمر الذي يجعلها عملية تحول داخلية بامتياز يتراجع في إطارها الدور الخارجي، وثانيها أن إدارة أوباما على استعداد لاحترام النتيجة التي سوف تسفر عنها عملية الانتخاب في أية دولة طالما احترم الفائز معايير المواطنة. والحقيقة أن ذلك لا يعني أن أمريكا في عهد أوباما قد تنحلت عن دعم الديمقراطية كما قال البعض، فأمريكا لم تكن في عهد بوش تدعم الديمقراطية أصلًا حتى يتخلى أوباما عن دعمها، وإنما معناه أن أمريكا في عهد أوباما العرب على عهد أوباما سوف تتخلى عن استخدام الديمقراطية كأداة لإجبار العرب على تقديم تنازلات لإسرائيل.

لكن هل يعنى ذلك أن أمريكا ستتوقف عن التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية؟ الإجابة عندى بالنفي حتمًا. فالطابع الإمبراطوري للسياسة الأمريكية سيظل موجودًا في عهد أوباما. والرجل قال: إنه سوف يقبل

بنتيجة الانتخابات ولكنه لم يتعهد بعدم تدخل بلاده أصلًا للتأثير على سير الانتخابات! والدليل على ذلك مافعلته إدارة أوباما في لبنان. فعشية الانتخابات كان الرئيس الأمريكي قد أرسل نائبه جوزيف بايدن لبيروت يحمل رسالة محددة مؤداها أن المساعدات الأمريكية للبنان «سوف تتحدد بناء على نتيجة الانتخابات» (١٦)! بعبارة أخرى، قبلت إدارة أوباما نتيجة صندوق الاقتراع ولكنها في الواقع سعت أصلًا للتأثير على النتيجة قبل الاقتراع العام.

أما التحول الثالث فيتعلق بتيار الإسلام السياسي، فقد كان واضحًا أن إدارة أوباما لا تضع كل الإسلاميين في سلة واحدة. فقد فرق الخطاب بين القاعدة التي تعهد بمحاربتها وبين حماس التي استخدم في وصفها تعبير المقاومة. لكن الأهم من ذلك أن أوباما رفض «استخدام الليبرالية ستارًا للعداء» وهو معنى مهم، إذ إن كثيرًا من الممارسات التي تستخدمها نظم عربية شتى ضد التيار الإسلامي تبررها للدوائر الغربية باسم الليبرالية. فجاء استخدام أوباما لمثل تلك العبارة نذيرًا بأن مثل ذلك التبرير لن يلقى لدى إدارته أذنًا صاغية بالضرورة.

أما بخصوص إيران فقد مثل خطاب أوباما تحولًا مهمًا في الموقف الأمريكي. فبعد أن كان المطلوب من إيران في عهد بوش التخلي عن برنامجها الأمريكي الكامل، قال أوباما صراحة: إن «أية دولة بما في ذلك إيران من حقها الحصول على القوة النووية للاستخدام السلمي طالما التزمت بمسئولياتها وفق

معاهدة منع الانتشار النووى». لكن الأهم من ذلك أن أوباما وضع سلاح إيران النووى في إطار إقليمي أشمل لم يستثن منه إسرائيل دون أن يسميها. فبعد أن قال إن التزامات معاهدة الانتشار أمر لابد أن تحترمه كل الدول الملتزمة بها أضاف: «ويحدوني الأمل في أن تشترك كل دول المنطقة في هذا الهدف» (١٧). ولما كانت إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك النووى وليست عضوًا في المعاهدة فإن تلك العبارة لابد وأنها تعنيها.

صوت أستاذ القانون والناشط السياسي :

ولعل أكثر الأجزاء إيجابية في خطاب أوباما هو ذلك المتعلق بالقضية الفلسطينية. ومصدر الإيجابية ليس هو أن ما قاله الرجل كان مناصرًا للحق الفلسطيني – فهو رئيس أمريكا صاحبة العلاقة الوثيقة التي لم ينكرها بإسرائيل، وإنما مصدر الإيجابية يأتي من أنه في ظل الضعف العربي الراهن وبالمقارنة بالخطاب الأمريكي الرسمي منذ عهد ريجان، كان ما قاله أوباما معقولًا، بل وينطوى على كسر للكثير من المحرمات التي سادت طويلًا الخطاب الأمريكي.

فلأول مرة منذ عقدين كاملين نسمع رئيسًا أمريكيًا يتحدث عن المستوطنات بمنطق عدم شرعيتها. فباستثناء بوش الأب (١٩٨١-١٩٩٢)، تحدث الرؤساء الأمريكيون منذ عهد ريجان (١٩٨١-١٩٨٨) عن المستوطنات باعتبارها مجرد «عقبة في طريق السلام» وليس عملًا غير قانوني لا مشروعية له أصلًا. صحيح أن أوباما لم يتحدث عن إزالة المستوطنات وإنما عن

وقف إنشاء مستوطنات جديدة إلا أن ما قاله يظل يمثل تحولا في الموقف الأمريكي.

ورغم أن أوباما لم يعلن القدس عاصمة للدولتين، إلا أن ما قاله يظل أفضل من القانون الأمريكي نفسه الذي ينص منذ عام ١٩٩٦ على اعتبار القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل. ولعلها مسألة مهمة أن أوباما حين تحدث عن أهل الضفة وغزة فإنه شرح معاناتهم باعتبارها معاناة شعب يرزح تحت «الاحتلال» لا باعتبارهم يعيشون على أرض «متنازع عليها» كما قيل طوال السنوات الماضية.

ورغم أن أوباما حين تحدث عن حماس استخدم تعبير المقاومة لا الإرهاب إلا أنه دعا لنبذ العنف مستخدمًا مقارنة لا تليق بأستاذ القانون، حيث قارن بين حالة الفلسطينيين ووضع السود في الولايات المتحدة وفي جنوب إفريقيا، وهي مقارنة لا محل لها من الإعراب في الواقع؛ إذ لا يجوز مقارنة استعمار استيطاني الفاعل الرئيسي فيه هو جيش الاحتلال الإسرائيلي بوضع السود في أمريكا الستينيات. وقصة راشيل خورى الأمريكية كنموذج للعصيان المدنى التي سحقتها الدبابات الإسرائيلية خير دليل على فساد تلك المقولة التي تطالب الفلسطينيين باستخدام الكفاح السلمي كما استخدمته حركة الحقوق المدنية. أما جنوب إفريقيا فمن قال إن الكفاح المسلح لم يستخدم في نضالها؟! وإلا ما الذي دعا الكونجرس الأمريكي لاعتبار نيلسون مانديلا

(إرهابيًا) لسنوات طويلة حتى تم التخلى عن ذلك التوصيف في ٢٠٠٨ بقرار من مجلس النواب الأمريكي (١٨)؟!

لكن مع كل ذلك، يظل ما قاله أو باما ذا دلالة إذا ما قسناه بمعايير الداخل الأمريكي. فها هو أول رئيس أمريكي من أصول إفريقية يلقى على مسامع أبناء وطنه – الذين لا يعرف الكثير منهم شيئًا عن العالم ما بعد حدود مدينته خطابًا يساوى فيه بين كفاح حركة الحقوق المدنية – الذي صار كفاحًا مشروعًا تمامًا في العقل الجمعي للأغلبية الساحقة من الأمريكيين – وبين كفاح الشعب الفلسطيني.

وأوباما أيضًا بارع في إحداث التوازنات الدقيقة، والتي اتضحت حتى قبل أن تطأ قدمه الأرض المصرية. فهو جاء لإلقاء خطاب للعالم الإسلامي فلم يشأ أن يزور إسرائيل، ولكنه خرج من القاهرة مباشرة لزيارة معسكر للنازى في ألمانيا. وبالمنطق نفسه، فإن الجزء الذي تحدث فيه عن الهولوكست رغم أنه ربطه بشكل غير مقبول بإنشاء إسرائيل إلا أن تلك الصيغة سمحت له بالهروب مما يريده الإسرائيليون وهو أن يذكر «حق اليهود التوراتي في تلك الأرض».

وأوباما استخدم الكثير من التعبيرات ذات الدلالة الرمزية المهمة، فهو استخدم لفظ «فلسطين» مرتين في خطابه وهو تعبير غير معتاد أقرب للتابو ولا يستخدم في الخطاب الرسمي الأمريكي. فهناك فارق بين الإشارة إلى «الفلسطينيين» وبين الإشارة إلى «فلسطين» على الأقل في الولايات المتحدة

الأمريكية. بللعل أكثر تعبيرات أوباما قوة في ذلك الخطاب هي تلك التي قال فيها: «كما أنه لايمكن إنكار حق إسرائيل في الوجود فإنه لايمكن أيضًا إنكار الحق نفسه على فلسطين»(١٩٠)، وأن «الولايات المتحدة لن تدير ظهرها لحقوق الفلسطينيين المشروعة في الكرامة والفرصة وإقامة دولتهم». والحقيقة إن الحديث عن إسرائيل وفلسطين بهذا المنطق ليس مسبوقًا في الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل في العقود الأربعة الأخيرة. ولعلنا نتذكر ماحدث في عام ٢٠٠٣ في بداية حملة الانتخابات الرئاسية، أي منذ ستة أعوام فقط. ففي ذلك الوقت المبكر من حملة ٢٠٠٤ الرئاسية كان المرشح الديمقراطي هوارد دين هو أقوى المرشحين على الإطلاق. وفي معرض حديثه لوسائل الإعلام عن قضايا السياسة الخارجية قال دين: إن على بلاده أن تتخذ موقفًا أكثر توازنًا evenhanded في الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وما إن قال دين ذلك حتى قامت الدنيا ولم تقعد وهوجم الرجل هجومًا شديدًا من قيادات حزبه (حزب أوباما). وحين طالب بوقف الاستيطان، أدانه المرشحون الآخرون- ديمقراطيون وجمهوريون- وخرج زعماء الحزب الديمقراطي في الكونجرس يهاجمون دين وقالوا صراحة: إن الاستيطان قضية (يتم حلها عبر التفاوض)(٢٠).

غير أن الأهم من هذا وذاك هو نبرة الخطاب نفسه تجاه إسرائيل والتي تجلت في العبارة التي قال فيها أوباما: إن أمريكا سوف تقول في العلن ما تقوله سرًا للإسرائيليين والفلسطينيين والعرب (٢١)». وفي الحقيقة إن هذا هو

آخر ما تريده إسرائيل وأنصارها في واشنطن وسبب انزعاجًا شديدًا لهم حين قاله وفعله أوباما، حتى أن اللجنة العامة للشئون الأمريكية الإسرائيلية ويباك، اللوبي الرسمي المناصر لإسرائيل صاغت خطابًا وقع عليه المئات من أعضاء الكونجرس وأرسل لأوباما في مايو ٢٠٠٩ يطالبه بالعودة عن هذا المسلك (٢٢٦). بل إن قيادات اللوبي الإسرائيلي قالت للرئيس الشيء نفسه في اللقاء الذي عقد بينهم في البيت الأبيض في يوليو من العام نفسه فأصر أوباما على موقفه (٢٢).

* * *

ثانيًا؛ أهم الأفكار التي ناقشت الخطاب

١- الخطاب «حملة علاقات عامة» (٢٤):

الحقيقة إن مقولة العلاقات العامة مقولة مثيرة للتأمل، فحين يلقى الرئيس الأمريكي خطابًا، أي خطاب، فإنه يتم التعامل معه بجدية في كل مكان في العالم بما في ذلك بلادنا بالمناسبة. ذلك لأن تلك الخطب عادة ماتكون جزءا من سلسلة رسائل معدة بعناية يحدد من خلالها الرئيس— خاصة إذا كان قد تولى الحكم لتوه— رؤيته لسياسة بلاده الخارجية. وقد كان هذا هو المنطق الذي حكم تعامل العالم العربي والعالم كله مع كل خطب بوش الابن على سبيل المثال. بل إن خطاب بوش الذي ألقاه في ويست بونت في عام على سبيل المثال. بل إن خطاب بوش الذي ألقاه في ويست بونت في عام بوش)، خصوصًا فيما يتعلق بالعالم العربي. وهو خطاب ألقى بالمناسبة في جامعة (٢٥). فإلقاء الرئيس خطابه من جامعة لا يقلل من قيمة الخطاب ولا جامعة (٢٥).

أهميته. وعندما ينوى أى مسئول سياسى أن يلقى خطابًا خارج بلاده، فإنه يختار طبيعة المكان الذى سوف يلقيه فيه وفقًا للهدف المطلوب تحقيقه ويطلب من الدولة المضيفة تحقيق رغبته. وقد حكى السيد الصادق المهدى مثلا أنه حين كان رئيسًا لوزراء السودان أصر ذات مرة أن يلقى خطابه فى مصر من جامعة القاهرة، لأنه أراد أن يتحدث للمصريين لا لصناع القرار فلاقى طلبه فى البداية مقاومة حتى تم التوصل لصيغة مع السلطات المصرية حققت له ما أراد.

وقد كان واضحًا منذ البداية – فيما يتعلق بخطاب القاهرة تحديدًا إن أوباما يسعى لأن يخلق مسافة بينه وبين كل النظم العربية بل إن المتحدث باسم البيت الأبيض قال صراحة من اليوم الأول: إن الرجل جاء لمخاطبة الشعوب الإسلامية لا الحكومات. ومن ثم كان الطبيعى أن يكون المكان هو جامعة القاهرة أو جامعة الأزهر أو مكانًا مشابهًا يحمل معنى الاستقلالية عن المؤسسات السياسية والرسمية. ولا يقلل ذلك إطلاقًا من قيمة الخطاب ولا يجعله أبدًا خطاب علاقات عامة، كما قيل.

ومن ناحية أخرى، فإن العلاقات العامة حاضرة بقوة في كل شيء يقوم به الرئيس الأمريكي. ولكن هذا لا يعني مطلقًا أن يجرى الإعداد لخطاب (علاقات عامة) يلقيه مسئول سياسي بدرجة رئيس دولة! فنظرًا لحساسية منصبه، فإن الرئيس الأمريكي يحسب جيدًا كل كلمة يقولها؛ لأن لها تبعاتها

ولها ثمنها الذي يدفعه إما خَصْمًا من شعبيته أو من مستقبله السياسي. ومن المستبعد أيضًا على خطاب استخدم فيه الرئيس الأمريكي عبارات غريبة على مسمع الأمريكيين - كما سبقت الإشارة - وبعضها له ثمن سياسي كبير في أمريكا أن يكون مجرد خطاب علاقات عامة.

٢- ١٣ إلى ٤٢ شخصًا كتبوا الخطاب١

بادئ ذى بدء لا يوجد جديد فى أن هناك فريقًا يكتب للرؤساء الأمريكيين بل أى رئيس فى العالم خطبه. أما فى الولايات المتحدة الأمريكية، فالمسألة اختلفت من رئيس أمريكى إلى آخر حسب ملكاته وقدراته. وكون هذا الخطاب تحديدًا اشترك فى كتابته كل هذا العدد، فهو يحسب للرئيس الأمريكى لا ضده فهو يعنى اهتمامًا بالخطاب لا العكس ورغبة فى الاستماع إلى وجهات نظر ورؤى مختلفة. لكن المهم فى هذا السياق هو أن الرأى الأخير فى الموضوع بعد كل ما يقترحه الفريق يكون للرئيس نفسه. والمعروف عن أوباما أنه صاحب ملكات خاصة فى الكتابة والخطابة ومعروف عنه أيضًا كنه يدخل—بعد كل تلك الجهود—مايراه مناسبًا بل يكتب بنفسه أحيانًا أجزاء كاملة ويعيد صياغة غيرها بالكامل.

غير أن الأهم من هذا وذاك هو أن الذى نطق بما جاء بالخطاب كان أو باما نفسه رئيس الولايات المتحدة وليس أيًا من الذين ساعدوه وهو وحده المسئول عن كل ما قاله.

٣- «تغيير السياسة مكانه الكونجرس لا جامعة القاهرة» (٢٦):

كما سبقت الإشارة في مواضع أخرى من هذه الدراسة فإن خطاب أوباما حمل عددًا من التحولات المهمة في التوجهات السياسية بل وانتقادات للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد بوش من العراق ومرورًا بالحريات المدنية ووصولًا إلى جوهر التعامل مع العالم الإسلامي. وإذا كان الأمر كذلك، يصبح إلقاء مثل هذا الخطاب في جامعة القاهرة وليس الكونجرس أقوى بكثير وليس العكس. فلعلها المرة الأولى التي يقف فيها رئيس أمريكي خارج الأرض الأمريكية ويوجه انتقادات لسياسة بلاده الخارجية في عهد سلفه. وتلك مسألة غير مألوفة بل ومستهجنة داخل أمريكا بل وفي ثقافات أمم أخرى أيضًا. ومن هنا يصبح ما فعله أوباما شجاعة استمدها من شعبيته التي كانت لا تزال مرتفعة وقت إلقاء الخطاب ومن وجود رغبة تعكسها استطلاعات الرأى العام الأمريكي في تغيير السياسات الكارثية التي انتهجها به ش.

أما عن العلاقة بين الكونجرس والرئاسة، فتلك قصة أخرى لا يجوز التعامل معها بخفة. فالكونجرس فعلا وفق الدستور الأمريكي يقع في القلب من العملية السياسية في الولايات المتحدة. وهو يمتلك بحكم الدستور صلاحيات هائلة يستطيع من خلالها – إذا أراد – أن يشل يد الرئيس في السياسة الداخلية والخارجية على السواء. لكن الجملة الاعتراضية في العبارة

السابقة «إذا أراد» هي أحد مفاتيح فهم العلاقة المعقدة بين الكونجرس والرئاسة في أمريكا. فالكونجرس لا يمكنه تعطيل الرئيس وشل يده إلا إذا امتلك الإرادة ليفعل ذلك. والتاريخ الأمريكي حافل بعشرات الأمثلة التي اختار فيها الكونجرس ألا يتحدى الرئيس بل وأمثلة أخرى انحنى فيها له تمامًا. ولعل فترة حكم بوش هي أحدث النماذج على تلك الحالة حيث منح الكونجرس للرئيس وقتها شيكا على بياض وانحني لرغباته بخصوص السياسة الداخلية والخارجية على السواء (٢٧). وبالمثل هناك مراحل أخرى في التاريخ الأمريكي هيمنت فيها المؤسسة التشريعية على عملية صنع القرار وتوسعت في صلاحياتها لتبتلع صلاحيات المؤسسة القضائية وليس الرئاسة فقط. ولعل فترة حكم كلينتون مثالا حديثا لهيمنة الكونجرس الذي صنع وقتها الأجندة السياسية برمتها وفرضها على الرئيس. واستخدم ضده كل صلاحيات المؤسسة التشريعية الأمريكية بما فيها أشدها فتكا وهو سلاح العزل من منصبه.

بعبارة أخرى، فإن العلاقة بين الكونجرس والرئاسة علاقة تنافس وصراع تحكمها اعتبارات متعددة تختلف من مرحلة إلى أخرى. والتنافس والصراع هو القاعدة وليس الاستثناء، لكن ما يهمنا في هذا الإطار هو دور الرئيس وكيف يدير العلاقة مع تلك المؤسسة العملاقة صاحبة الصلاحيات الهائلة. وهنا لابد من القول أن الرئيس يملك بعض الأدوات المهمة في علاقته بالكونجرس، أهمها ما يسمى بالسيطرة على الأجندة السياسية والتشريعية.

فقد اكتشف كل الروساء الأمريكيين أن عمل الرئيس يتطلب السيطرة على على صناعة الأجندة. صحيح أن الرئيس لا يملك - مطلقًا- السيطرة على مضمون التشريعات الصادرة ولكن يستطيع أن يحدد القضايا التي ينبغي للمؤسسة التشريعية أن توليها الاهتمام وتضعها في الأولوية (٢٨). وإذا لم ينجح الرئيس في تلك المهمة يتولاها الكونجرس نيابة عنه. بعبارة أخرى، لأن الرئيس فرد واحد مقابل ٣٥٥ عضوًا في الكونجرس فإنه قادر على تحديد أولويات العمل.

وهناك علاقة وثيقة بين صناعة الأجندة وخطاب أوباما في القاهرة، فحين يتحدث الرئيس يكون حديثه في حد ذاته بمثابة حشد لكل المؤسسات السياسية للاهتمام بالقضايا التي تحدث عنها. وكما يقول أحد علماء السياسة، إن الطريقة الأفضل لدفع أية قضية لتحتل مكانًا بارزًا على أجندة الهيئات والمؤسسات المختلفة في أمريكا هو أن يتحدث عنها الرئيس أو يعلن أنها تحظى باهتمامه (٢٩).

ومن بين أهم ما يملكه الرئيس الأمريكي أيضًا في مواجهة الكونجرس هو القدرة على الإقناع واستخدام الأضواء الإعلامية المركزة عليه طوال الوقت لإحداث تحول في اتجاهات الرأى العام يدعمه في أية مواجهة له مع الكونجرس. فالرئيس يمكنه كما قال أحد علماء السياسة أن يستخدم موقعه في (إحداث تحول في المزاج العام للأمة و تغيير الطريقة التي يدار بها العمل (٢٠٠)، ولعل هذا -تحديدًا- هو الذي يعطى لخطاب أوباما أهمية. فقبل أن نتوقع

أى تغير في السياسات كان لابد أولا من تغيير «المزاج العام» الأمريكي إزاء العالم الإسلامي. وتلك مسألة لا يملك الكونجرس أدواتها وإنما يملكها الرئيس الأمريكي أوباما فاستخدمها فعلا 1.

أما فيما يتعلق بصنع السياسة، فلعل أهم مايملكه الرئيس الأمريكي في مواجهة الكونجرس هو شعبيته. فالرادع الوحيد الذي يمنع عضو الكونجرس من تحدى الرئيس هو شعبية الأخير. فأعضاء الكونجرس حتى المنتمين منهم لحزب الرئيس لا يتورعون عن تحدى إرادته متى انحسرت شعبيته. فهم لا يدينون بفوزهم للحزب ولا للرئيس وإنما للناخبين في دوائرهم. ومن ثم فإن الرئيس- إذا ما انهارت شعبيته بين أبناء الدائرة الانتخابية- يصبح عبنًا على عضو الكونجرس حتى لو كان من حزبه نفسه. ومن هنا، طالمًا الرئيس يحظى بشعبية كتلك التي تمتع بها أو باما حين جاء إلى القاهرة (كانت ٦٠ / في ذلك الوقت) فإن الكونجرس عادة لا يميل لتحديه خصوصًا في السياسة الخارجية. وهناك عبارة شهيرة ذات دلالة بالغة أطلقها ذات مرة «لي هاملتون» الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب وتشرح آليات العلاقة بالرئيس في هذا الشأن. فقد قال هاملتون: «إن الموقف الذي نفضله هو أن نترك الرئيس يتخذ القرارات فإذا ما نجيح أثنينا عليه وإذا فشل أوسعناه انتقادا)_(۲۱).

٤- حديث المحرقة:

من يقرأ ردود الفعل العربية إزاء ما جاء في خطاب أوباما عن المحرقة يجد دليلًا إضافيًا على أنه قد آن أو ان المراجعة الجدية لموقفنا من تلك القضية. فكلما ذكرت المحرقة استغرق العرب طويلا وبلا نهاية في الحديث عنها وعن حقيقة ماجري فيها وعن عدد ضحاياها. وهو بالضبط ما حدث حين ذكر أوباما المحرقة وذكر عدد من قتلوا فيها. وقتها انطلقت الأقلام فورًا تجادل بشأن دقة الرقم الذي ذكره (٣٢). والحقيقة أن هذا النوع من الجدل لا يخدم سوى إسرائيل وبمثل إصرارًا على الاهتمام بالجانب الخطأ في الموضوع. فنحن العرب لم نشترك في جريمة الهولوكست ولكننا عانينا من استغلالها لتبرير جرائم أخرى ترتكبها إسرائيل كل يوم. ومن هنا فإذا كانت جرائم إسرائيل الحالية بالغة الوضوح، هل يكون من مصلحتنا أن نسلط كل الأضواء عليها ونحشد الأصوات حول العالم لفضحها، أم يكون من مصلحتنا أن نضع ذلك جانبًا وننشغل بالتشكيك فيما إذا كانت هناك جريمة قد ارتكبت في حق اليهود منذ سبعين عامًا؟ بعبارة أخرى، مشكلتنا نحن العرب ليست مع الهولوكست وإنما مع ماأسماه الأكاديمي اليهودي الأمريكي نورمان فنكلستاين «صناعة الهولوكست» (٣٣)، أي تلك الآلة الصهيونية العالمية التي تستغل ماحدث لليهود لتحويل إسرائيل لضحية وابتزاز العالم للحصول على أعلى مكاسب سياسية ومادية لإسرائيل. لكل ذلك، لا أفهم في الواقع ذلك الإصرار حتى من كبار كتابنا على الجدل حول أعداد من

قتلوا في الهولوكست! فإذا كانت الجرائم التي ترتكبها إسرائيل يوميًا ضد الإنسانية هي جوهر قضيتنا، فإنه يتحتم علينا أن نقف بقوة ضد كل الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية. والجريمة تظل جريمة سواء كان الذين قتلوا فيها ستة ملايين أو ستة آلاف أو حتى ستمائة. بالعربي الفصيح فإن الاستغراق في الحديث عن المحرقة والجدل حول عدد ضحاياها أفضل هدية «لصناع الهولوكست» لأنه وسيلة رائعة لتغيير الموضوع بعيدا عن جرائم إسرائيل في المضارع ومفتاح لإعادة إنتاج إسرائيل في دور الضحية.

أكثر من ذلك، لأننا مستغرقون تمامًا في الهجوم على الهولوكست لا على صناعته، فإننا انصرفنا عن القضية الرئيسية أى التركيز على جرائم إسرائيل والتفكير في خلق شبكة عالمية لفضحها ودعم كل من يسهم في ذلك. ففي الوقت الذي انشغلنا فيه بعدد اليهود الذين ماتوا في المحرقة، فإننا لا نولى أي اهتمام لأصحاب الضمائر الذين يتعرضون للتشهير والعقاب حول العالم خصوصًا في أمريكا لأنهم ينتقدون سياسة إسرائيل. فهل اهتم أحد منا مثلًا بالأكاديمي الأمريكي وليام روبنسون الذي كان يتعرض بالتزامن مع خطاب أوباما في القاهرة - لحملة شرسة تهدد بفقدانه لوظيفته بجامعة كاليفورنيا لأنه انتقد سياسة إسرائيل واعتبر أن جرائمها في غزة تشبه ما حدث في معسكرات النازي في وارسو؟ وروبنسون قصته بدأت في يناير مين ضم للقراءات المطلوبة في مادة يدرسها ما يفيد انتقاد سياسة إسرائيل.

عدة نجحت في الضغط على الجامعة التي فتحت تحقيقًا مع الرجل (٢٤). وروبنسون ليس أول ولا آخر أكاديمي أمريكي يتعرض لتلك الحملات التي أدت لطرد الكثيرين من مواقعهم أو عقابهم والتشهير بهم. فهناك منظمات صهيونية تلاحق الأكاديميين الذين تسوِّل لهم أنفسهم انتقاد إسرائيل علنًا بل تشجع الطلاب على التجسس على أساتذتهم داخل قاعات اللرس. وجريمة روبنسون وغيره هي أنهم سموا جرائم إسرائيل بأسمائها. ومن هنا يصبح السوال، أيهما أولى باهتمامنا: أن نركز على جرائم إسرائيل «الحالية»، ونفكر في سبل دعم كل من يفضحها أم نستغرق بلا نهاية في جدل حول جريمة لم نر تكبها فنسهم بأنفسنا في صناعة الهولوكست التي لا تخدم سوى إسرائيل؟ أيهما يحقق مصلحتنا، أن يتحدث العالم عن عدد اليهود الذين قتلوا في المحرقة أم عن عدد الفلسطينيين الذين قتلوا في غزة؟

٥- المؤسسة الحاكمة في أمريكا:

كثيرة هي المرات التي تذكر فيها في العالم العربي حكاية «المؤسسة الحاكمة» Establishment في أمريكا، وهي حكاية تنطوى على الكثير من المبالغات والمقولات غير المنضبطة التي آن الأوان لمناقشتها مناقشة جدية. وقد كان خطاب أوباما في القاهرة مناسبة عاد فيها مفهوم المؤسسة الحاكمة ليحتل الصدارة بقوة حيث استخدمه الكثيرون للتعليق على خطاب أوباما ومغزاه وسقفه. فعلى سبيل المثال قال الأستاذ محمد حسنين هيكل عن أوباما: «إن مؤسسة قوية اختارته للتعبير عنها في لحظة أزمة». وأضاف: «إنه شخصية

إنسانية بديعة وهو قادر على أن يؤدى المهمة التي جيء به من أجلها» وأن تلك المؤسسة تعبر عن مصالح الرأسمالية «وساعدته على الوصول» (٢٥).

ويوحى ما قاله الأستاذ هيكل بأن علينا ألا نعول كثيرًا على أوباما نفسه مهما كانت ملكاته الشخصية فهو في النهاية ينفذ مهمة حددها له آخرون حيث «جيء» به أصلًا لتنفيذها. بعبارة أخرى، يعطى حديث الأستاذ هيكل صورة بعينها لعملية صنع القرار في أمريكا والنظام السياسي نفسه مؤداها أن هناك مؤسسة مكونة من مجموعة من الأفراد هم الذين يحكمون أمريكا وهم الذين يأتون وفق مصالحهم برئيس ما في لحظة معينة ليقوم بمهمة محددة. أي أن هناك نافذين وراء الكواليس في يدهم الأمر فعليًا أما الرئيس فهو الواجهة فقط.

ولأن هيكل هو من هو قدرًا ومقامًا فقد لقى ما قاله اهتمامًا معتبرًا، فردد الكثيرون بعده حكاية المؤسسة بالمعنى نفسه تقريبًا أو زادوا كثيرًا في بعض الأحيان.

الجدير بالملاحظة أن من اختلفوا مع هيكل حول موضوع المؤسسة لم يناقشوا أفكاره عنها، والتي تحتاج في ذاتها إلى مناقشة. فهم لم يرفضوها وإنما رفضوا أن تكون منطبقة على أوباما تحديدًا، أو اعتبروا ببساطة أن ما قاله هيكل بخصوص المؤسسة إما قاعدة لها استثناءات مثل أوباما و كلام «قديم»، يما يوحى أنه كان موجودًا في أمريكا فيما سبق ثم عفا عليه الزمن

بعد أن تغيرت الأمور خصوصًا في ضوء الحركة الشعبية الواسعة التي أتت بأوباما للحكم (٣٦).

والحقيقة أن المسألة تحتاج لمراجعة شاملة. فلا المؤسسة الحاكمة تختار الرئيس وتحركه ولا المسألة أن المؤسسة كانت موجودة زمان ولم تعد موجودة الآن. فالموضوع ببساطة هو أننا حولنا إحدى نظريات العلوم السياسية— بعد أن أضفنا لها من عندنا ما لم يقله أحد من روادها— من «نظرية» إلى حقيقة واقعة! فكانت النتيجة عكس المقصود من أية نظرية. فبدلا من أن تكون وظيفة أية نظرية أن تساعد على فهم الواقع وتحليله، تحولت النظرية — بعد أن صارت كالأسطورة — إلى عائق حقيقى يعطل فهم الكثير من الظواهر الأمريكية. فهناك فارق كبير بين نظرية يستخدم المرء أدواتها ونماذجها لفهم الواقع المعقد وبين أن يتم اعتبار النظرية مرادفًا للواقع نفسه، ذلك لأن تحويل النظرية إلى واقع يؤدى إلى عجز كامل عن التقاط كل ما يتناقض معها من ظواهر. فلأن النظرية صارت واقعا لا نموذجًا تفسيريًا، فإن أية ظاهرة تختلف معها تصبح بلا أهمية وغير ذات موضوع أصلًا.

وأصل الحكاية أن المؤسسة الحاكمة مفهوم ترجع جذوره إلى إحدى نظريات العلوم السياسية الموجودة على الساحة منذ خمسينيات القرن العشرين. وهي من أقدم النظريات التي ابتدعها علماء السياسة الأمريكيون لتفسير عملية صنع السياسة في بلادهم. وقتها بدا واضحًا لعلماء السياسة

الأمريكيين أن النظرية الديمقراطية الكلاسيكية التي تقوم في جوهرها على حكم الغالبية Majoritarian وعلى مشاركة الأفراد في صنع القرارت التي تمس حياتهم لا تنطبق على الواقع الأمريكي. فقد ثبت أن القليلين فقط هم الذين لهم تأثير على صنع القرارات المهمة. بعبارة أخرى، كان واضحا بالأدلة الإمبريقية ومن خلال البحوث المتراكمة أن هناك فجوة واضحة بين الديمقراطية بمعناها الكلاسيكي وبين واقع عملية صنع السياسة العامة في أمريكا.

ولأن علم السياسة عمومًا ليس منزهًا عن الأهواء ولا هو في الواقع «محايد»، فقد عكف عدد من علماء السياسة الأمريكيين على تقديم تفسير ما يؤكد بشكل أو بآخر على أن الديمقر اطية موجودة في النظام الأمريكي وإن كانت ذات طابع خاص. ومن هنا ظهرت النظرية التعددية العددية التي كان هدفها كما قال أحد روادها «جعل النظرية الديمقر اطية أكثر واقعية» (٢٧)، وقد سعت النظرية التعددية إلى التوفيق بين الديمقر اطية الكلاسيكية وبين الواقع الأمريكي. ومضمون تلك النظرية باختصار هو أن المجتمع الأمريكي مجتمع صناعي كبير ومعقد، ومن ثم يستحيل أن تتحقق فيه الديمقر اطية بمعناها الكلاسيكي. لكن جوهر الفكرة الديمقر اطية متوفر في المجتمع والسياسة عبر دور الجماعات جوهر الفكرة الديمقر اطية متوفر في المجتمع والسياسة عبر دور الجماعات ومن ثم ينتظم الأفراد. فالمجتمع به عدد كبير من المصالح المتعارضة والمتنافسة. ومن ثم ينتظم الأفراد في جماعات يشترك أعضاء كل منها في المصلحة نفسها ويسعون من خلال تلك الجماعات المنظمة للضغط على صناع القرار لحماية ويسعون من خلال تلك الجماعات المنظمة للضغط على صناع القرار لحماية

مصالحهم. ويرى أنصار النظرية التعددية أن المجتمع الأمريكي مجتمع مفتوح يحق لكل فرد فيه أن يشارك في السياسة عبر الانضمام للجماعات المنظمة. ومن هنا فإن الديمقر اطية تتحقق ليس عبر حركة الأفراد ومفهوم الأغلبية وإنما عبر حركة الجماعات المنظمة. ولأن النظام السياسي نفسه مصمم على نحو يسمح بذلك التنافس ويشجعه، فإن هذه المنافسة هي التي تؤدي لحدوث التوازن equilibrium في المجتمع لأن كل طرف يحصل على بعض مما يريد ويهزم في جولة ليفوز في التالية وهكذا. بعبارة أخرى، فإن السياسة العامة ليست بالضرورة معبرة عن الأغلبية، ولكنها في الواقع تعبر عن ذلك التوازن الذي يحدث من خلال التنافس الحربين المصالح المختلفة (٢٨).

ورغم أن نقد النظرية التعددية ليس مجاله هذه الدراسة، فإن المثير للتأمل حقًا في الواقع العربي هو أن هذه النظرية (التعددية) التي هي الأكثر هيمنة على علم السياسة الأمريكي رغم مثالبها المتعددة (٢٩١)، ورغم تحولها فيما بعد إلى أيديولوجية استخدمت لإضفاء الشرعية على علل النظام السياسي الأمريكي كلها من دور المال لدور جماعات المصالح إلى الفساد السياسي، إلا أنها لم تحظ بأي اهتمام عربي مثلما حظيت نظرية النخبة أو مفهوم المؤسسة الحاكمة، وهي مسألة تستحق الدراسة في ذاتها لأنها تعبر عن الانتقائية العربية نفسها التي يتسم بها التعامل مع الشأن الأمريكي كله.

على أية حال، فإنه في مقابل النظرية التعددية ظهرت نظرية أخرى نشرت في منتصف الخمسينيات في كتاب شهير لعالم السياسة سي رايت

ميلز وهي التي صارت تعرف باسم نظرية النخبة. ففي هذا الكتاب الذي بنيت عليه فكرة المؤسسة الحاكمة كان ميلز يقدم ليس فقط نقدًا للنظرية التعددية، وإنما إدانة قاسية للنظام السياسي الأمريكي بل والمجتمع نفسه. وقد بني ميلز أطروحته على أساس الواقع السياسي الذي كان قد بدأ يتشكل في الولايات المتحدة الأمريكية وقت أن كتب دراسته أي في الخمسينيات. فالواقع في عقد الخمسينات كان قد اختلف عما كان عليه الحال قبل الحرب العالمية الثانية. ذلك لأن تلك الحرب كانت إيذانًا بنهاية ميل الولايات المتحدة للعزلة الدولية وبداية لتحول اقتصادها لاقتصاد حرب تُشكل فيه الصناعات العسكرية قطاعًا معتبرًا لم يغب عنه بالمناسبة حتى اليوم. وقد كانت الأطروحة الرئيسية لكتاب ميلزهي أن صنع القرار في أمريكا لا يقوم على فكرة التعددية وإنما محكوم بفعل نخبة محدودة هي التي تهيمن على عملية صنع السياسة فيه خصوصا فيما يتعلق بالقرارات المصيرية المتعلقة بالحرب والسلام، وأن هذه النخبة مكونة من ثلاثة أضلاع أو ثلاث دوائر. فهي مكونة من «عسكريين وسياسيين واقتصاديين» أي من الذين يحتلون القمة في الشركات الكبري وفي المؤسسة العسكرية وفي عالم السياسة. وشرح ميلز في كتابه أن تلك النخبة ثلاثية الدوائر بينها الكثير من المشتركات. فهم جميعًا «يأتون من أصول اجتماعية واحدة» أي الطبقات العليا في المجتمع، وتعلموا في أرقى الجامعات، وهم جميعًا «مولودون الأبوين ولدا في أمريكا»، أي ليسوا من أبناء الأقليات حديثي الهجرة، ويأتون من مناطق حضرية ومن شرق البلاد باستثناء المنتمين منهم لدائرة السياسة (حيث يأتون من كل الولايات بطبيعة الحال). ويضيف ميلز: إنهم جميعا لهم نفس التكوين النفسى والوجدانى بحكم تشابه الأصول الاجتماعية والنشأة (٤٠). ثم إن هناك تداخلًا كبيرًا بين هذه الدوائر الثلاث، إذ يوجد بينها ما يشبه الباب الدوار. فمن كان بالأمس يتولى موقعًا مهمًا في الجيش مثلًا صار اليوم رئيسًا لإحدى الشركات الكبرى ثم يتولى غدا منصبًا وزاريًا وهكذا (٤١).

أما عن آليات عمل تلك النخبة، فيقول ميلز: «إن كل واحدة من تلك الدوائر تتخذ قرارات مصيرية تتعلق بالحرب والسلام وهي تأخذ وبمنتهي الحدية تفضيلات الدائرتين الأخريين بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراتها» (٤٢).

لكن ميلز في كتابه لم يكن فقط يدين النظام السياسي الأمريكي من زاوية بعده عن الديمقراطية وإنما كان يدين أيضًا المجتمع الأمريكي نفسه الذي اعتبره متواطئًا حتى صار أقرب إلى المجتمع الجماهيري mass society منه إلى المجتمع الجماهيري الديمقراطي (٤٣).

وقد تعرضت نظرية ميلز عند ظهورها لهجوم من العديد من علماء السياسة منهم طبعًا أنصار النظرية التعددية. ورغم أن بعضًا من هذه الانتقادات كان محدود القيمة؛ لأنها كانت إحدى تجليات المعركة الدائرة حول الهيمنة على أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأمريكية، فإن بعض تلك الانتقادات كان موضوعيًا ومهمًا وأدى لتطوير ميلز وتلاميذه للنظرية فيما بعد.

فمن بين الانتقادات المهمة التي قدمها روبرت دال أحد أهم رواد مدرسة التعددية كان مطالبته لأنصار نظرية النخبة بتقديم أدلة تثبت صحة نظريتهم. فقد أشار دال - مثلًا - إلى أن من يقول بأن هناك نخبة تهيمن على صنع القرار عليه أن يثبت أن من هم خارج تلك النخبة لهم تفضيلات تختلف بوضوح عن تفضيلات النخبة، ومع ذلك تقوم الأخيرة بفرض ما تريد رغمًا عن إرادة الأكثرية. أما إذا كان هؤلاء الآخرون غير مبالين بالقرار، أو إذا كان هناك إجماع عام في المجتمع على التفضيل نفسه الذي اختارته تلك النخبة، فإنه يستحيل أن تثبت أن هناك نخبة مهيمنة على صنع القرار. وقد رأى دال أيضًا أن على أنصار نظرية النخبة أن يفرقوا بين ما أسماه «القوة الكامنة» والقوة الفعلية. فوجود مجموعة من الأفراد في مواقع مهمة تتبح لهم إمكانية الهيمنة لا يعنى بالضرورة أنهم يمارسون تلك الهيمنة فعلا إلا إذا تم إثبات ذلك. وهو ما لا يتأتى إلا عبر تقديم أمثلة محددة لعدد من القرارات التي اتخذوها واتضح فيها دورهم بجلاء (٤٤).

غير أن أنصار نظرية النخبة كانوا يؤكدون على أن القوة والهيمنة لا تكون بالضرورة عبر اتخاذ النخبة قرارات بعينها وإنما قد يكون عبر منع قرارات أخرى من الصدور أو منع قضايا بعينها من أن تظهر على الأجندة من الأساس. وهي نقطة بالغة الأهمية أضافتها تلك المدرسة لفهمنا لآليات القوة عمومًا.

لكن يظل من المهم القول أن أهم ما عانت منه نظرية النخبة أو المؤسسة الحاكمة منذ البداية كان غموضها. إذ لم يكن واضحًا مَنْ تحديدًا الذين تقصدهم النظرية في كل واحدة من تلك الدوائر الثلاث وكم عددهم وما الذي يفعلونه على وجه التحديد وطبيعة الآليات التي يستخدمونها في ممارسة نفوذهم.

ومن هنا تأتي أهمية الإسهام الذي قدمه عالم السياسة توماس داي، فقد قام في السبعينيات بدراسة إمبريقية واسعة النطاق سعى من خلالها لأن يجيب عن كل الأسئلة التي ظلت غامضة في هذه النظرية. وقد درس داي-وهو من أهم رواد نظرية النخبة – الدوائر الثلاث التي حددها ميلز دراسة ميدانية وقدم بناء عليها تعريفًا أكثر تفصيلًا للنخبة عمومًا ولكل واحدة من تلك الدوائر على وجه الخصوص. أما بالنسبة إلى النخبة الحاكمة عمومًا فقد عرفها داى بأنها «الأفراد الذين يشغلون المواقع العليا في الهيكل المؤسسي للمجتمع ويملكون السلطة رسميًا لتوجيه وإدارة النشاط في الشركات الكبرى والمؤسسات الحكومية والمدنية والقانونية والتعليمية والثقافية». وكما يتضح من هذا التعريف فقد أكد داي على فكرة محورية هي دور المؤسسات الرسمية، أي أن تلك النخبة تتولى مواقع رسمية في المؤسسات السياسية. بعبارة أخرى فهي ليست نخبة موجودة في الظل ومختلفة عمن يتولون المواقع المهمة، ولا هي نخبة وراء الكواليس تحرك من هم في مواقع صنع القرار.

وقد فصل داي أكثر في شرح كل دائرة من دوائر النخبة وحدد أعضاءها على وجه الدقة. فقال: إن نخبة المال هي الأفراد الذين يحتلون المواقع الرسمية للسلطة في المؤسسات التي تسيطر على أكثر من ٥٠٪ من الأصول الأمريكية. ويدخل في ذلك البنوك وشركات التأمين والشركات العاملة في مجالات الاتصالات والنقل والخدمات إلخ، أما الدائرة الحكومية فقد ضم لها العسكريين (الذين كانوا عند رايت ميلز دائرة مستقلة)، وقد عرف داي النخبة في الدائرة السياسية بأنهم «من يتولون مواقع رسمية للسلطة في الهيئات المدنية والعسكرية في الحكومة الفيدرالية. وهم الذين ذكرهم داي بالاسم فقال إنهم «الرئيس ونائبه والوزراء ومساعدو الوزراء ووكلاؤهم وقيادات الكونجرس رؤساء اللجان النوعية وزعماء الأقلية فيها فضلاعن أعضاء المحكمة العليا». أما بالنسبة إلى المؤسسة العسكرية فالنخبة تضم من يحتلون «المناصب العليا المدنية والعسكرية»(٤٥) فيها. ولما كان داي قد ضم داثرتي النخبة العسكرية والسياسية معًا بعد أن كانتا دائرتين منفصلتين عند ميلز، فقد أضاف للنخبة من عنده دائرة ثالثة أطلق عليها اسم «قطاع المصلحة العامة)) وتضم الذين يعملون في الإعلام والجامعات والمؤسسات الثقافية والمؤسسات الوقفية المختلفة.

وبناء على هذا الشرح التفصيلي فقد وصل عدد من قصدتهم النظرية حين تحدثت عن المؤسسة الحاكمة أو النخبة إلى ما يقرب من الستة آلاف. ورغم أن هذا العدد يظل صغيرًا بالمقارنة بكل أفراد المجتمع إلا أنه تبين

أننا لا نتحدث هنا عن عشرات ولا حتى مئات كما تصور الكثيرون حين قرءوا كتاب ميلز، وإنما نحن نتحدث عن عدد كبير كان حوالى ٦ آلاف فى السبعينيات حين نشر داى دراسته أول مرة. ويثير هذا الرقم قضية مهمة، فإذا كان جوهر فكرة المؤسسة الحاكمة هو أن النخبة تتخذ القرارات التى تعبر عن «مصالحها»، كما قال الأستاذ هيكل، بغض النظر عن مصالح الأغلبية فإن عدد الستة آلاف يثير من الأسئلة أكثر مما يقدم من إجابات. ذلك لأن مصالح ستة آلاف فرد- قلنا إنهم يأتون من مؤسسات مختلفة سوف تتعارض وتتضارب بالضرورة. بل من الطبيعي أن تتعارض حتى رؤيتهم لما يمكن أن نسميه «بالمصلحة» العامة والخاصة، الأمر الذي يعني أنه من الصعب أن تكون تلك النخبة على قلب رجل واحد «تجيء» بشخص يعبر عن مصالحهم توحتى تفق على مصلحة واحدة ينبغي تحقيقها.

وكما ترى، عزيزى القارئ، فإن نظرية النخبة حين تحدثت عن المؤسسة الحاكمة، فإنها أكدت بوضوح على أن رموزها يتولون مناصب «رسمية» في المؤسسات المختلفة. ولم يقل أحد أن تلك النخبة «فوق المؤسسات» تحرك من يتولون المناصب الرسمية فيها. بل إذا كانت نخبة المال هي التي تمثل مصالح «الرأسمالية الأمريكية»، التي تحدث عنها الأستاذ هيكل، وهي وفق النظرية واحدة من دوائر ثلاث، لا الدائرة الوحيدة، فمن غير المعقول أن تكون تلك الدائرة هي التي «تأتي» بمن يتولون الأمر بالدوائر الأخرى. صحيح إن هناك تداخلًا شديدًا بين تلك الدوائر الثلاث، لكن لم يقل أحد

من رواد النظرية -وفق البحوث الميدانية التي أجريت- إن نخبة المال «فوق» الدائرتين الأخريين.

بل أكثر من ذلك، فإن توماس داى حين تحدث عن الدائرة السياسية تحديدًا فإنه اعتبر الرئيس الأمريكي بحكم موقعه على قمة تلك الدائرة، الأمر الذي يستحيل معه أن يكون قد «جيء» به ليقوم بمهمة تحددها له دائرة أخرى. أضف إلى ذلك أن داى في معرض حديثه عن الدائرة السياسية ذكر مثلًا أن السياسي في أمريكا «محترف سياسة ولكنه ليس محترفا في الحكم، أي هو يعرف كيف يفوز في الحملات الانتخابية ولكنه لايعرف بالضرورة كيف يدير الدولة». لذلك يلجأ الكثير من السياسيين- حسب داى- عند توليهم مناصبهم الانتخابية إلى «رجال جادين» تم اختبارهم فيما سبق (٢٦). معنى ذلك أن داي يقول ضمنيًا: إن الرئيس «فوق» النخبة السياسية، يختار رموزها وليس العكس. والحقيقة إن ما قاله داى عن «الرجال الجادين» بالغ الأهمية في فهم ما يحدث في أمريكا. فالمشكلة في النظام السياسي الأمريكي ليست في «أن هناك من يأتون بالرئيس ويحركونه» وإنما تكمن أحيانًا في غير المنتخبين الذين يختارهم الرئيس لشغل مواقع أدني لإدارة دولاب العمل. وتلك نظرية أخرى تم تطويرها فيما بعد وصارت تتسع لتشمل بيروقراطية الدولة عمومًا، وتؤكد على الدور الخطير الذي يلعبه الذين يتولون مواقع أدني بل والذين يديرون بيروقراطية الدولة في الوزارات و الهيئات المختلفة.

بعد هذا العرض يبقى سؤال هو: هل المشكلة فيما قلناه في عالمنا العربي عن المؤسسة الحاكمة عند الحديث عن أوباما أن المؤسسة. مفهوم قديم لا يصلح لفهم الحاضر؟ الإجابة بالنفى حتمًا. فنظرية النخبة تظل مثلها مثل نظريات أخرى كثيرة، عبارة عن «أدوات» نستخدمها لفهم الظواهر السياسية. لكن القضية هي كيف نستخدمها. فعلى سبيل المثال، فإن أدوات ومفاهيم نظرية النخبة مناسبة لتحليل طبيعة صنع القرار في عهد بوش الإبن. ففي تلك المرحلة، هيمنت نخبة محدودة للغاية في «الدائرة السياسية»؛ حيث تولت مواقع حساسة وسيطرت على عملية اتخاذ القرار واستطاعت أن تهمش آخرين داخل الدائرة السياسية نفسها. وقد اتضح مؤخرا على سبيل المثال أن رموز الكونجرس- التي هي عند ميلز وتوماس داي ضمن أهم رموز النخبة السياسية - قد تم تهميشها بل وتضليلها في عهد بوش (٤٧). ومن الممكن القول إن أدوات النظرية التعددية ربما هي الأنسب لفهم الكثير مما دار فيعهد كلينتون. فهي تساعد على شرح الطريقة التي استطاع بها الجمهوريون- بالتنسيق مع عدد من أعتى جماعات المصالح- قتل مشروع كلينتون للرعاية الصحية فكان ذلك سببًا مباشرًا في طرد الديمقراطيين من مواقع الأغلبية في الكونجرس بعد أن احتلوها على مدار أربعين عامًا.

بعبارة أخرى، فإن نظريات العلوم السياسية اجتهادات بشرية تتعرض للتطوير طوال الوقت وتتوقف قيمتها على قدرة مفاهيمها وأدواتها المختلفة على مساعدتنا في فهم الظواهر المختلفة.

وإذا كان الأمر كذلك، أى إن المسألة ليست هي أن المفهوم قديم، يصبح السوال: هل يمكن استخدام مفهوم المؤسسة الحاكمة لفهم ظاهرة أوباما؟ الإجابة نعم ولكن القضية كيف يمكن استخدامه؟ وهنا -تحديدًا- وجه الاختلاف مع ما قاله الدكتور جلال أمين في مقاله المهم عن خطاب أوباما. فهو قال: «نظر رجال المؤسسة الأمريكية وفيهم أنصار إسرائيل والصهيونية فلاحظوا وجود رجل مدهش (يقصد أوباما) يريد أن يشتغل بالسياسة وتتوفر فيه كل فرص الزعامة... إنه من الممكن لهذا الرجل أن يخدم بشدة هدف غيه كل فرص الزعامة... إنه من الممكن لهذا الرجل أن يخدم بشدة هدف تحسين صورة أمريكا». بعبارة أخرى، استخدم الدكتور أمين المفهوم ليخرج بنتيجة مؤداها أن أوباما كان مناسبًا من وجهة نظر المؤسسة الحاكمة لتحسين صورة أمريكا في الخارج. وهي المؤسسة التي كان قد عرفها في موضع أخر في مقاله بأنها «مجموعة أصحاب المصالح الكبرى المالية والصناعية والعسكرية» (١٤٨).

غير أن كاتبة السطور تجد أن هناك من المؤشرات ما قد يؤدى لنتيجة عكس التى وصل إليها الدكتور جلال أمين. ففى فترة الانتخابات كان من الممكن أن تجد دوائر النخبة فى أوباما خطرًا عليها. فأوباما لم يجمع تمويل حملته بالطرق التقليدية فقط وإنما اعتمد بشكل جوهرى أيضًا على جمع التبرعات الصغيرة من مواطنين عاديين عبر شبكة المعلومات. وهى التبرعات التى لا تتخطى الواحدة منها التسعين دولارًا، الأمر الذى كان يعنى تحولًا حقيقيًا يهدد بشكل مباشر هيمنة أصحاب المصالح الاقتصادية الكبرى على

العملية السياسية. بعبارة أخرى: ما المانع من أن تكون المؤسسة الحاكمة قد وجدت في أوباما تهديدًا لا فرصة؟!

غير أنه يظل من المفيد في ظنى استخدام مفهوم المؤسسة لفهم ظاهرة أوباما، ولكن من زاويتين أخريين على الأقل، الأولى تتعلق بكيفية صعود ذلك الرجل ذي الأصول الإفريقية للقمة، والثانية تتعلق بفهم أدائه وهو في موقع السلطة، أي بعد توليه.

أما الزاوية الأولى أى صعود أوباما للسلطة، فالمسألة ليست أنه «جىء به» ولا أن المؤسسة «اختارته» وإنما هو أنه صعد للقمة عبر امتثاله لأعراف المؤسسة الحاكمة أصلًا. فمن بين الإسهامات المهمة التى قدمتها نظرية النخبة هو مايتعلق بشرحها لمفاتيح الانضمام لتلك النخبة والترقى بداخلها. ويقول رايت ميلز: إن هناك قواعد للعبة على من يريد الانضمام للنخبة الالتزام بها، وهى تتمثل فى قيم وأفكار عامة لا يجوز الخروج عليها، وهى التى اعتبرها ميلز نفسه أهم بكثير من الأصول المشتركة التى تحدث عنها (٤٩). وفى الحقيقة فإن حملة أوباما الانتخابية وأداءه السياسي طوال تلك الفترة نموذج ممتاز لشرح مفهوم قواعد اللعبة تلك. فرغم الحركة الشعبية الواسعة التى دعمت أوباما وحملته حملا إلى البيت الأبيض إلا أنه من المهم للغاية القول إن أوباما ما كان سيحقق الفوز لولا أنه كان يفهم بالضبط طبيعة السقف المسموح به وآفاقه. فهو لم يقل طوال الحملة ما يمكن أن يمثل تحديًا لتلك القيم المسموح به وآفاقه. فهو لم يقل طوال الحملة ما يمكن أن يمثل تحديًا لتلك القيم المسموح به وآفاقه. فهو لم يقل طوال الحملة ما يمكن أن يمثل تحديًا لتلك القيم المسموح به وآفاقه. فهو لم يقل طوال الحملة ما يمكن أن يمثل تحديًا لتلك القيم المسموح به وآفاقه. فهو لم يقل طوال الحملة ما يمكن أن يمثل تحديًا لتلك القيم المسموح به وآفاقه. فهو لم يقل طوال الحملة ما يمكن أن يمثل تحديًا لتلك القيم

والأعراف. والدليل على ذلك هو، مرة أخرى، حملة هوارد دين الانتخابية في ٢٠٠٤. فحملة هوارد دين كان وراءها هي الأخرى حركة شعبية مثل تلك التي حملت أوباما للحكم، (وإن كانت تلك الحركة قد نضجت كثيرا مع أوباما). والفارق الواضح بين هوارد دين وباراك أوباما هو أن الأول لم يكن يهتم كثيرًا بمراعاة قواعد اللعبة (٥٠).

أما الزاوية الثانية التي لا تقل أهمية والتي يمكن أن تسهم فيها نظرية النخبة فهي تتعلق بالأداء السياسي لأوباما في السلطة. فرغم أن أوباما وصل للحكم دون أي تحدّ لأعراف النخبة أي قواعد اللعبة التي تحدث عنها رايت ميلز، إلا أنه ما إن تولّ مهام منصبه رسميًا حتى راح يتحدى الكثير منها بل وصار يكسر الكثير من المحرمات في قضايا مختلفة. ومن هنا يبقى السؤال الأهم على الإطلاق هو ذلك الذي يتعلق بما سوف يسفر عنه ذلك على المدى المتوسط، أي إلى أي مدى سوف ينجح أوباما في مأسسة تلك المواقف التي تمثل تحديا للأعراف وكسرًا للمحرمات. بعبارة أخرى، فإن نظرية النخبة توفر لنا بعض الأدوات التي يمكننا من خلالها قياس حجم التحول الذي يحدثه أوباما الأمر الذي يوجه انتباهنا إلى أهم ما في الموضوع أصلا وهو المدى الذي بمكن أن يذهب له أوباما في التحدى، ومدى قدرة النظام الأمريكي على احتمال مثل ذلك التحدي.

خلاصة القول، فإن المؤسسة الحاكمة مفهوم اخترعه علماء السياسة،

وهو لايزال صالحًا للاستخدام لفهم الكثير من الظواهر، بشرط أن نستخدمه ونحن على وعى كامل بأنه «اجتهاد» لفهم الواقع وليس هو الواقع نفسه، فتصبح المسألة هى كيف نستخدمه ليلقى الضوء على الظواهر المختلفة فينير لنا الطريق بدلا من أن يحجبه.

* * *

ثالثًا: ما العمل؟

قدمت هذه الدراسة اجتهادًا محددًا في قراءة خطاب أوباما، مؤداه أن الخطاب حمل جوانب سلبية وأخرى إيجابية. وإذا صح هذا التحليل، وفي ضوء ميزان الداخل الأمريكي وفي ظروف الضعف العربي الراهن فإننا نحن – العرب – لا نملك ترف تجاهل الإيجابيات والدفع بقوة نحو تغيير السلبيات؟ إذ ينبغي لنا أن نتفاعل على المستوى الرسمي والمدنى مع السلبي والإيجابي على السواء.

إعلان الموقف:

ولعل الخطوة الأولى في ذلك السبيل هي الإعلان الواضح من جانبنا أننا التقطنا التحول الإيجابي ونقدره وندرك أن أمورًا أخرى لا تزال كما هي لم تتغير. فإذا كان من المهم التأكيد على رفضنا للاحتلال الأمريكي وما يرتكبه من جرائم في العراق وأفغانستان، يظل من المهم بالقدر نفسه التفاعل مع

الجوانب الإيجابية لتعظيم المكاسب من ورائها. فليس خفيًا أن هناك قوى كثيرة في الولايات المتحدة انزعجت أيما انزعاج من ذلك التحول الإيجابي تجاه العالم العربي والإسلامي، وهي في الواقع تنتظر اللحظة المناسبة لتقفز للحلبة لتعيد عقارب الساعة إلى ما كانت عليه في عهد بوش وربما أسوأ. فما قدمه أوباما لم يَرُق في الحقيقة لقوى اليمين والدوائر الصهيونية اليمينية على وجه الخصوص. وهي كلها شنت على أوباما حملة شرسة وصلت إلى حد التحريض ضده (٥١).

وأوباما لا يزال اليوم يحظى بشعبية معقولة تمنحه حرية حركة، لكن عجرد أن تنحسر تلك الشعبية سيصبح من السهل على خصومه تحديه وتعطيله. ولا توجد هدية لخصوم أوباما أفضل من أن يتمكنوا وقتها من حشد الرأى العام متعللين بأن ما فعله أوباما لم يلق استجابة إيجابية تذكر من العالم الإسلامي. عندئذ سوف تسهل العودة للمقولات الفجة التي كررها المحافظون الجدد في عهد بوش من أن العرب لا يفهمون سوى لغة القوة، وهي وحدها اللغة التي يمكن لأمريكا استخدامها معهم. بعبارة أخرى، فإن أخطر ما يمكن أن نفعله في حق أنفسنا نحن – العرب هو أن نظل نردد حكاية: أن لا فرق بين بوش وأوباما وأن الحكاية بحرد كلام جميل لن يتبعه فعل يذكر، فكما سبقت الإشارة، في أكثر من موضع في هذه الدراسة، فإن التحول في الفعل الأمريكي لن يأتي من تلقاء نفسه وإنما نتيجة تحرك الفاعلين التحول في الفعل الأمريكي لن يأتي من تلقاء نفسه وإنما نتيجة تحرك الفاعلين الآخرين المعنيين بكل قضية.

المستوى الرسمي

الحكومات:

لن يكون هناك «فعل» إيجابي من طرف دولي تجاه قضايانا ما لم تكن هناك مبادرة منا نحن. ولعل الأهم على الإطلاق هو بلورة رؤية واضحة بشأن طبيعة المصالح العليا والأهداف والاستراتيجيات المختلفة، والتي ينبني عليها مواقف قوية تقوم بالضرورة على منطق الفعل لا رد الفعل. وتلك هي الركيزة الوحيدة التي تدفع نحو مواقف إيجابية من الأطراف الأخرى بما فيها الطرف الأمريكي.

تفكيك الرؤى المتطرفة: والحقيقة أن الدفع نحو تحقيق تقدم في الفعل الأمريكي كان لا بد أن يبدأ قبل فترة طويلة تسبق حتى خطاب أوباما في القاهرة. ولنضرب مثلًا بالقضية الفلسطينية، فليس خفيًا على أحد أن الكوارث الداخلية والخارجية التي خلفتها إدارة بوش كانت قد خلقت مناخًا عامًا -

عشية تولَّى أوباما- فيه درجة عالية من القبول بمراجعة الرؤى التي قامت عليها سياسات تلك الإدارة بما في ذلك تلك السياسة المتعلقة بإسرائيل. وليس المقصود هنا أن تتخلى أمريكا عن إسرائيل وإنما المقصود هو تفكيك تلك المنظومة المتطرفة من الرؤى والمفردات التي كانت إدارة بوش قد نجحت في إرسائها، ودفعت بموجبها أمريكا لمواقف متطرفة بشأن المستوطنات ووضع القدس واللاجئين بل ومفهوم الدولة اليهودية. والحقيقة إن تلك المراجعة-رغم صعوبتها أمريكيًا - إلا أنها ليست مستحيلة خصوصًا في ظل وجود حكومة إسرائيلية متطرفة، ذلك لأن قدرة إدارة أوباما على تلك المراجعة مشروطة بالعزلة التي ستواجهها الحكومة الإسرائيلية الجديدة دوليًا وإقليميًا. فتلك العزلة هي التي ستعطى لإدارة أوباما الغطاء السياسي المطلوب لحرية الحركة ومواجهة الضغوط الداخلية. غير أن تلك العزلة لم يكن من الممكن أن تتحقق دون العرب، ومن ثُمٌّ لم يكن مفهومًا في واقع الأمر لماذا تبادر مصر بفك عزلة نتنياهو وتدعوه لزيارة القاهرة في حين أن المصلحة تقتضي التريث من أجل إحكام عزلة تلك الحكومة المتطرفة ا

استثمار التوتر الأمريكي الإسرائيلي:

بل أكثر من ذلك، كان واضحًا أن هناك بوادر توتر مكتوم بين واشنطن وتل أبيب كان يتحتم الاستفادة منه وتعميقه، فرغم أن أوباما كان قد وجه الدعوة لنتنياهو لزيارة واشنطن في منتصف مايو إلا أن تلك الدعوة لم تُخفِ

التوتر المكتوم في العلاقة بين الطرفين. بل أن الدعوة ذاتها كانت إحدى تجليات ذلك التوتر، وليس سرًا أن نتنياهو كان يرغب في لقاء الرئيس الأمريكي في بداية مايو لا في غضون ذلك الشهر، فهو سعى لتحديد الموعد في الفترة التي كان سيقضيها في أول شهر مايو في واشنطن لحضور الموعر المسنوى لمنظمة إيباك – اللوبي الرسمي المناصر لإسرائيل – لكن البيت الأبيض اعتذر عن تحديد موعد لنتنياهو في تلك الفترة «لانشغال جدول أعمال الرئيس»، فما كان من نتنياهو إلا أن ألغي مشاركته في مؤتمر إيباك، وطلب من بيريز أن ينوب عنه في حضوره.

ومغزى القصة لا يفهم إلا فى سياقها التاريخى. ففى العادة، يحضر رئيس الوزراء الإسرائيلى مؤتمر إيباك، الذى يحضره أيضًا المئات من رموز الدولة وكبار المسئولين الأمريكيين. وغالبًا ما تنتهى زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى بلقاء مع الرئيس الأمريكي يتأثر بالضرورة «عظاهرة» دعم إسرائيل التي شهدها مؤتمر إيباك. لكن أوباما اختار هذه المرة ألا يلقى نتنياهو أثناء مظاهرة إيباك، ثم دعاه للقائه لاحقًا. ومن هنا فالقصة ذات دلالة. فدعوة أوباما تحمل رسالة مؤداها أن اللقاء يحدد موعده الرئيس الأمريكي وليس نتنياهو ولا إيباك، أما رد فعل نتنياهو فقد حمل رسالة غضب لإيباك التي لم تفلح في الحصول له على موعد مع الرئيس!

والحقيقة إن تلك الواقعة لم تكن الحلقة الأولى في مسلسل التوتر المكتوم

بين البيت الأبيض وحكومة نتنياهو، فقد بدأ هذا التوتر حتى قبل أن يتولى الأخير منصبه، حيث أدلى نتنياهو – مثلًا – بتصريح فج للإعلام قبل توليه بساعات قال فيه: إن أولويات الرئيس الأمريكي «لا بد» أن تكون إصلاح الاقتصاد الأمريكي وإيران. وأضاف: إن على أوباما أن يتولى موضوع إيران وإلا فسوف تضطر إسرائيل لتوليه. والصلف الإسرائيلي لم يقف عند بحرد تحديد أولويات الرئيس الأمريكي نيابة عنه بل كان واضحًا أن حكومة نتنياهو تعمل بشكل منظم ضد أولويات إدارة أوباما في المنطقة، سواء تمثل ذلك في رفض المبادرة العربية وحل الدولتين. ولم يكن خافيًا أيضًا أن إدارة أوباما في ضوء كل ذلك قد بدأت حركة واسعة النطاق في أروقة الكونجرس، معقل دعم إسرائيل، لإطلاع الأعضاء على ما يجرى أو لا بأول تحسّبًا لمواجهة معملة مع حكومة نتنياهو.

باختصار، كان واضحًا أن أوباما قد استعد فعلاً تحسّبًا للمواجهة مع دولة تدعمها واحدة من أعتى جماعات المصالح الأمريكية وأودت في السابق بطموحات رؤساء أمريكين قبله. المؤسف في الأمر أن العرب بأوضاعهم المتردية وأولوياتهم المقلوبة لم يقتنصوا الفرصة ولا حتى حاولوا أن يشكلوا الغطاء السياسي الذي يحتاج إليه أوباما بل بدوا غير مؤهلين حتى للاستفادة من تلك المواجهة. أما الغطاء السياسي، فقد وفره له اليهود الأمريكيون التقدميون الذين يهاجمون علنًا تطرف حكومة نتنياهو ويناهضون بانتظام

أداء منظمة إيباك التي صارت منذ عقود بوقًا لليكود الإسرائيلي.

الوقت هو العملة الصعبة:

وكان من الضروري أيضًا استغلال الشهور الأولى من عمر الإدارة الجديدة لإحداث إنجاز مهم. ووفق طبيعة عمل النظام السياسي الأمريكي وآلياته، فإنه ما لم يتحقق في العام الأول لحكم أوباما إنجاز ملموس نحو وضع الصراع العربي الإسرائيلي على أول طريق الحل الجاد، ستتضاءل كثيرًا فرصُ نجاحه في القيام بذلك لاحقًا، فالرئيس الأمريكي عادة ما يتمتع بشعبية كبيرة في بداية حكمه يطلق عليها «شهر العسل الرئاسي»، وهي فترة تختلف مدتها من رئيس إلى آخر. وعادة ما يسعى الرئيس الأمريكي للاستفادة القصوي من تلك الفترة لتمرير أكثر سياساته جرأة وإثارة للجدل. فشعبية الرئيس هي الرادع الأول- كما سبقت الإشارة- الذي يحد من قدرة الكونجرس وجماعات الضغط والإعلام على تحدّيه. ولكن مع مرور الوقت، تنحسر شعبية الرئيس وتعلو أصوات معارضيه ويسهل الضغط عليه، فيستحيل عليه تحقيق ما كان بمقدوره القيام به وقت أن كانت شعبيته مرتفعة. والرئيس الأمريكي حتى يتخذ مواقف جريئة تضغط على إسرائيل لا بد أن يكون في أوج شعبيته. ومن هنا تأتي أهمية الاعتبار الثاني وهو ما تفعله إسرائيل بشأن خلافها مع إدارة أوباما. فالأرجح أن تتحرك إسرائيل وأنصارها على مستويين: الأول هو تجنب القضايا الخلافية- مثل المستوطنات- والتركيز على انتزاع مواقف أمريكية بشأن قضايا أخرى محورية لا تقل أهمية مثل طبيعة الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية والمبادرة العربية. والمستوى الثاني تعطيل قوة الدفع لدى الإدارة عبر المماطلة والتسويف حتى تبدأ شعبية أوباما في الانحسار. وقد نجحت حتى الآن الحملة الإسرائيلية فعلًا فاستخدم أوباما بنفسه تعبير «الدولة اليهودية». والطبيعي أن تسعى إسرائيل وأنصارها أيضًا للدفع نحو مواقف أمريكية بشأن طبيعة الدولة الفلسطينية، بما في ذلك حق العودة والقدس والسيادة، فضلاعن الدفع نحو تبني أمريكا لمطالب إسرائيل بشأن البدء فورًا في التطبيع العربي دون ربطه بالانسحاب كما تنص المبادرة العربية. بعبارة أخرى، هدف إسرائيل هو انتزاع ما تستطيع من أوباما وهو في أوج قوته في القضايا التي لم يتناولها بعد، مع تأجيل القضايا الخلافية - مثل المستوطنات- لحين تنحسر شعبيته فيسهل الضغط عليه بشأنها. وبناء على كل ذلك كان لا بد من حركة عربية فورية لا انتظار ما سوف يقوله أوباما في القاهرة.

لكن أيًا من ذلك لم يحدث بل كان الموقف العربي باهتًا وقائمًا على منطق رد الفعل. بل استمر المنطق نفسه هو الحاكم حتى فيما يتعلق بخطاب أو باما.

التحول الديمقراطي:

بل أكثر من ذلك. فإن المسألة الجديرة بالتأمل حقًا هي أن أيًا من الحكومات العربية لم تُع دروس مرحلة بوش ولا سعت للاستفادة منها، فما

إن خرج بوش من الحكم حتى طوى العرب الصفحة بكل مراراتها وصار الهدف هو ببساطة إعادة العلاقة مع أمريكا إلى ما كانت عليه قبل بوش. ومن هنا ضاعت فرصة دراسة ما حدث وأسبابه واتخاذ الخطوات التي تضمن عدم تكراره، والتي يمكن الانطلاق منها لإعادة تكييف العلاقة مع أمريكا على أسس جديدة. ولعل الدرس الأهم لمرحلة حكم بوش هو ذلك المتعلق باستغلال أهم نقاط ضعف أمتنا، وهي غياب الديمقراطية. والحقيقة إن الدكتاتورية أدت لضياع وطن بأكمله - هو العراق- وهددت بضياع أوطان عربية أخرى، فلولا ما لقيه مشروع المحافظين الجدد من تعثر في العراق لانطلقوا لاستكمال باقي المخطط في دول أخرى. ومن هنا فإن العالم العربي لا يملك ترف تأجيل التحول الديمقراطي تحت أي مسمى، والمسألة لا تتوقف في الواقع عند مجرد سد الذرائع وحماية بلادنا من الابتزاز باسم الديمقراطية، وذلك لأن الانفتاح السياسي هو مفتاح العافية الذاتية التي نصبح معها أمة حية قادرة على بناء علاقات مع كل الأطراف الدولية على أسس أكثر صحية وتوازنًا. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة على وجه الخصوص، فمن المهم القول بأنه ليس بمقدور أية حكومة أن تدير علاقة مع طرف إمبراطوري كأمريكا - وهي ستظل كذلك في عهد أوباما ومن بعده - دون أن يكون ظهرها محميًا عبر الاستناد إلى أرضية صلبة في الداخل، أي وفاق وطني حقيقي يصوغ تعريفًا جامعًا للمصالح العليا ويبني - من تُمَّ-رؤية واضحة للأهداف الإستراتيجية. ومثل ذلك الوفاق الوطني يحتاج من أجل تحقيقه إلى إدارة حوار مجتمعى جاد يشمل كل القوى والتيارات الأساسية، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا في أجواء انفتاح ديمقراطى حقيقى. بعبارة أخرى، لأن الإجماع الوطنى هو الشرط الضرورى لإعادة بناء العلاقة مع الدول الأخرى بما فيها الولايات المتحدة على أسس جديدة فإن التحول الديمقراطي لم يعد مطلوبًا لمجرد سد الذرائع وإنما صار مرتبطًا ارتباطًا مباشرًا بالأمن القومي ذاته؛ حيث هو الضمان الوحيد لتحقيق مناعة بلادنا ضد كل أشكال الاستعمار الجديدة منها والقديمة، والمرتكز الأساسي لحماية مصالح شعوبنا.

المنظمات الحكومية:

وإذا كان هذا هو الحال الرسمى ممثلًا في الحكومات يبقى دور المنظمات الحكومية العربية والإسلامية مثل الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ورغم القيود المعروفة على حرية حركة تلك المنظمات كونها ممثلة للحكومات، يظل من المكن لها أن تقدم إسهامًا مهمًا من زاويتين: الأولى تتعلق بالسعى لتحقيق الحد الأدنى من التنسيق بين الدول الأعضاء فيها بخصوص الثوابت العربية والإسلامية لئلا يتبرع طرف ما بالتفريط فيها. والثانية هي الخروج من أسر السقف المنخفض للحكومات عبر التركيز في خطابها فقط على الثوابت والتأكيد عليها.

المستوى غير الرسمى

دور المجتمع المدنى:

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة إلى الجانب الرسمى يصبح السؤال: ماذا عن المستوى غير الرسمى؟ هل من شيء يملكه غير الرسميين؟ الحقيقة إن هناك دورًا بالغ الأهمية لا بدأن يلعبه المجتمع المدنى العربي في التفاعل مع المجتمع المدنى الأمريكي.

ومن المهم القول هنا إن بعض منظمات المجتمع المدنى العربى تتصور أنها تفعل ذلك عبر علاقاتها بمؤسسات أمريكية شتى. غير أن تلك الارتباطات هى في الواقع علاقات بين مؤسسات مدنية عندنا وهيئات مانحة عندهم، وهو الأمر الذي يخلق نوعًا من العلاقة يختلف بالضرورة عن المقصود بالتفاعل مع المجتمع المدنى العالمي. فالتفاعل المقصود هو ذلك الذي يقوم في الواقع على الندية، وينبني على المشترك الإنساني وقيمه ويتطور بناء على

العمل المشترك، يدًا بيد، بشأن قضايا تهم كل طرف من الأطراف الفاعلة.

ولا بدأن يكون واضحًا في هذا الصدد أن المجتمع المدنى العربي، في مثل ذلك الاشتباك، سيكون عليه دعم الآخرين بشأن قضايا تهمهم مثلما يطلب منهم دعمه بشأن قضاياه، فهي عملية تبادلية تقوم على التبنى المشترك للقضايا المبنية على قيم إنسانية عالمية تهدف لخلق مجتمع عالمي أكثر غدلًا وحرية وآدمية.

أمريكا الأخرى:

ومن المثير للتأمل حقًا أن الحديث عن «حركة أوباما»، أى مجموع القوى والجماعات التى دعمت أوباما وحملته حملًا للبيت الأبيض، اقتصر فى علمنا العربى على دورها فى إحراز الفوز فى انتخابات ٢٠٠٨ الرئاسية، رغم أن تلك الحركة دلالتها الأساسية هى أنها تفتح آفاقًا جديدة لعمل المجتمع المدنى العربى. وأقصد بذلك التفاعل والاشتباك مع القوى الحية فى المجتمع الأمريكى والتى تمثل «حركة أوباما» جزءًا يسيرًا منها. فتلك الحركة تمثل جزءًا مما كان إدوارد سعيد قد أطلق عليه «أمريكا الأخرى»(٢٥) أمريكا المجتمع المدنى على اتساعه والحركات الاجتماعية بما تضم من تنظيمات وجمعيات لا حصر لها ذات أهداف ودوافع شتى. وينبغى هنا التنبيه إلى أن هناك بالتأكيد حركات اجتماعية أمريكية لها أهداف عنصرية أو لا تمانع من الهيمنة الأمريكية على العالم. وتلك ليست هى المقصودة فى عملية التفاعل

المقصود هنا، فالمقصود بالطبع هو التفاعل مع تلك القوى التي ترفض العنصرية والقهر والهيمنة على أرضية القيم والمبادئ الإنسانية المشتركة. بعبارة أخرى فإن التفاعل المطلوب لا بدوأن ينبني على دراية حقيقية وفهم دقيق لقسمات المجتمع الأمريكي ذاته وطبيعة القوى المختلفة فيها وتوجهاتها.

وتشي الخبرة الأمريكية عبر تاريخها بالدور الفاعل الذي تلعبه الحركات الاجتماعية نحو التغيير الحقيقي في الولايات المتحدة. فرغم دعاوى التخويف وسيل السخرية التي تعرضت له كل الحركات الاجتماعية الأمريكية عبر التاريخ دون استثناء، فضلا عن التعتيم الإعلامي المفروض عليها إلا أنها كانت في الواقع وراء كل التغييرات الكبرى في التاريخ الأمريكي بدءًا بحركة مناهضة العبودية، ومرورًا بحركات المرأة والعمال والبيئة ووصولًا إلى الحركة الحرب في فيتنام، وبالقطع حركة الحقوق المدنية.

هذا الوجه الآخر لأمريكا هو ما صار عالمنا العربي لا يملك ترف تجاهل التعرف عليه والتفاعل معه، فالهدف هو عمل مشترك مع تلك القوى يهدف إلى نصرة القضايا العربية. فالعمل المشترك مع هذه القوى هو السبيل الوحيد لإحداث تحول في اتجاهات الرأى العام الأمريكي إزاء قضايانا على المدى الطويل. فذلك التحول لن يتحقق عبر إطلاق محطات فضائية ولا إرسال بعثات «لتحسين صورة العرب والمسلمين»، وإنما عبر عمل مشترك يدًا بيد مع تلك القوى التي يوجد بينها وبين قوى حية كثيرة في مجتمعاتنا مشتركات

أكثر مما يراد لنا أن نراه.

وتلك القوى هى وحدها القادرة على الضغط على الحكومة الأمريكية لتغيير السلبى من سياساتها، فالحكومة الأمريكية مسئولة أمام المواطنين الأمريكيين لا أمامنا وعينها طوال الوقت على مطالبهم. ومن هنا فإن الأمل الحقيقى ليس فى أو باما أو غيره من السياسيين الأمريكيين وإنما فى صعود قوة تلك القوى و تنامى قدرتها على الضغط على المسئولين السياسيين.

شبكة عالمية لفضح جرائم إسرائيل:

وهناك عشرات من القضايا المرشحة للعمل المشترك، فإذا ما أخذنا على سبيل المثال قضية الصراع العربى الإسرائيلي، تكون مسألة فضح الجرائم الإسرائيلية على نطاق واسع من القضايا التي ينبغى أن نوليها اهتمامًا معتبرًا. فلا يمكن لنا نحن – العرب تغيير توجهات الرأى العام الأمريكي إزاء إسرائيل وما يستتبعه من تحول في التوجهات إزاء قضايانا دون التعاون الخلاق مع المنظمات الأمريكية ذاتها. والسبيل الوحيد لذلك هو أن يتم على أرضية حقوق الإنسان عمومًا لا حقوق الشعب الفلسطيني أو الحقوق العربية. بعبارة أخرى: يتحتم على الحملات التي تهدف لفضح جرائم إسرائيل أن تنبني على عولمة الخبرة الإنسانية، أي ربط خبراتنا بخبرات قوى وجماعات وشعوب أخرى والمقارنة بينها وبين الممارسات السابقة – بل والحالية – في حق جماعات بشرية أخرى.

فعلى سبيل المثال لا الحصر توجد أوجه شبه كبيرة بين الممارسات الإسرائيلية الحالية سواء تجاه عرب إسرائيل أو في الأراضي المحتلة وبين الممارسات التي كانت سائدة في أمريكا زمن العنصرية.

ومن ثُمَّ يصبح من المفيد للغاية أن يتم الربط بشكل مباشر بين تلك الممارسات والتاريخ الأمريكي نفسه، الأمر الذي من شأنه أن يشكل الصدمة الضرورية للرأى العام الأمريكي الذي لا يعرف الكثير أصلًا عما يدور في إسرائيل و تأتى صورتها عنده من إعلام يبيض وجهها باستمرار.

دعم أصحاب الضمائر:

وفى الحقيقة إن هناك الكثير من أصحاب الضمائر فى أمريكا نفسها الذين يسعون لفضح جرائم إسرائيل، فليس أقل من التفاعل معهم. لكن ما لا يقل أهمية عن التفاعل معهم هو أن نوفر لهم الدعم، فهؤلاء يتعرضون للتنكيل والتشهير بل والتشريد عبر الطرد من وظائفهم، مثلما هو الحال مع البروفسور مايكل روبنسون الذى ذكرته هذه الدراسة كمثال حى فى موضع سابق، ولذلك لا بد من التفكير جديًا فى خلق شبكة عالمية لدعم هؤلاء. وينبغى التأكيد هنا على أن الدعم العربى المطلوب ليس دعمًا ماديًا مباشرًا؛ حفاظًا على مصداقية من ندعمهم.

لكن تظل هناك أشكال مختلفة لذلك الدعم من الممكن أن تشترك فيه الحكومات العربية بل والأفراد أيضًا. ولنأخذ مثلًا بحالة أستاذ جامعي يتعرض

للتنكيل بسبب انتقاده لإسرائيل، في هذه الحالة يمكن للحكومات أن تعلن عن وقف بعثاتها العلمية والأكاديمية لتلك الجامعة. ويمكن للحكومات الخليجية تحديدًا أن توقف أي تمويل لبرامج أو مشروعات في تلك الجامعات.

أما عن المجتمع المدنى العربى، فيمكن لمراكز البحوث والأكاديميين أن يصدروا بيانات يعلنون فيها مقاطعتهم لتلك الجامعات وينشرونها على نطاق واسع، قد يضم – ضمن ما يضم – إعلانات مدفوعة الأجر في كبرى الصحف الأمريكية. هذا بينما يجوز للأفراد عبر مواقع شبكة المعلومات المختلفة التعبير عن آرائهم بقوة والإعلان عن تضامنهم.

لكن المهم في كل ذلك أن تنبني مثل تلك الحملات ليس على أساس «الدفاع عن فلسطين» أو الحقوق العربية، ولكن يتحتم أن يتم إطلاقها من على أرضية الحريات، وهي في حالة المثل الذي نحن بصدده تتعلق «بالحرية الأكاديمية». فيكون خطاب الجهات المختلفة التي تتبنى المقاطعة من قبيل: «إننا نرسل أبناءنا للجامعات الأمريكية ونحرص على التعاون معها لأنها الأفضل من حيث الحريات الأكاديمية، ومن هنا فقد ارتأينا أن هذه الجامعة تحديدًا لا تحقق المطلوب من وراء ذلك التعاون»!

بعبارة أخرى، فإن الجامعات الأمريكية تخشى انقطاع التمويل المناصر لإسرائيل، وتخشى الاتهام بالعداء للسامية. ومن هنا فإن الأمر يتطلب عملًا موجعًا على جانب التمويل واتهامًا آخر لا يقل ضررًا بالجامعة نفسها. والشيء نفسه يصدق على قضية العراق، فهناك قوى حية كثيرة داخل المجتمع الأمريكي تؤمن بأن ما حدث وما يحدث في العراق جريمة، وتلك هي القوى التي ينبغي العمل معها على أكثر من صعيد على النهج نفسه الذي تم شرحه توًا.

تلك كانت مجرد أمثلة لنوع التفاعل المطلوب رسميًا ومدنيًا، وهناك غيرها عشرات الأمثلة الأخرى، بل لعله من المهم للغاية الاجتهاد ليس فقط في العمل ولكن أيضًا في التفكير الخلاق بشأن سبل ووسائل أخرى.

لكن لأن الحركة العربية الرسمية والمدنية متعثرة للغاية فإن الفرصة مواتية في الواقع لنكوص سلبى أمريكى في الفترة القادمة، وحين يحدث ذلك—وأظنه سيحدث على الأرجح، لتعثر الفعل العربى الداعم للتحول الإيجابي—فلا يجوز أن نعتبر تلك التطورات السلبية الأمريكية دليلا على دقة التحليل الذي قال إن أوباما جاء إلى القاهرة ليقول لنا كلامًا جميلًا بينما الفعل لن يتغير. فالحقيقة أن تلك المواقف السلبية الأمريكية—حين تحدث— لن تكون إلا دليلًا على الخيبة العربية التي عجزت عن قراءة الواقع قراءة دقيقة وفشلت في الاستجابة له في الوقت المناسب.

خاتمة

حين شرعت في كتابة هذه الخاتمة رحت أتأمل الأسباب التي دفعتني لكتابة الدراسة من الأساس، ولا أخفى عن القارئ أنني أدركت أنني قد أقدمت على إجراء هذه الدراسة مدفوعة بأسباب لا تختلف كثيرًا عن تلك التي دفعتني بالأساس للتخصص في دراسة الولايات المتحدة الأمريكية!

فمنذ مرحلة مبكرة من عملى الأكاديمي، صرت على قناعة بأن هناك قصورًا يثير القلق في تناولنا للشأن الأمريكي، فهو تناول ينطوى على الكثير من المبالغات السلبية والإيجابية على السواء، ويقوم على الانتقائية في أغلب الأحيان، ويميل لترديد الكثير من المقولات غير المنضبطة؛ مما يؤدى في مجمله إلى سوء التقدير وإلى القفز لاستنتاجات مغالية في التبسيط أو التعميم، ومصدر القلق الذي دفعني للتخصص هو نفسه الذي دفعني لكتابة هذه الدراسة، وهو أن هذا النوع من التناول نتيجته الحتمية العجز عن حماية مصالحنا الحيوية.

فالحقيقة إن تناولنا لخطاب أوباما في القاهرة بل وتعاملنا مع إدارة أوباما يحمل في طياته النمط نفسه بكل سماته وخصائصه تقريبًا، فكانت نتيجته هذه المرة العجز عن التقاط جوهر التحول الذي حملته الإدارة الجديدة، فإذا ما تركنا كل التفاصيل وركزنا على الصورة الكلية يمكن القول إن أوباما قد غير، في الواقع، قواعد اللعبة التي تحكم العلاقة بيننا وبين بلاده، ومن تُم لم يعد من الممكن التعامل مع إدارته وفق قواعد اللعبة القديمة التي كانت سارية قبله. وإدراكنا أن قواعد اللعبة قد تغيرت يسمح لنا بأن نشترك منذ مرحلة مبكرة في صنع تلك القواعد الجديدة وتشكيلها، بدلًا من أن تفرض علينا فرضًا، فإذا كنا بسبب الوهن العربي قد عجزنا عن امتلاك المبادرة في تغيير قواعد اللعبة فمن واجبنا على الأقل أن نشترك في صنعها وهو أضعف تغيير قواعد اللعبة فمن واجبنا على الأقل أن نشترك في صنعها وهو أضعف الإيمان. ومن الجائز أيضًا أن نرفض القواعد الجديدة إذا ما امتلكنا الإرادة، لكن ما لا يجوز في الواقع هو أن نتصرف وكأن شيئًا لم يتغير.

ومن ناحية أخرى، فإن ما يدعو للتأمل حقًا هو أنه رغم كل ما قيل ويقال في معرض التنديد ببوش وسياساته، فإن علينا أن نعترف بأن الكثيرين وجدوا التعامل مع إدارة بوش سهلًا للغاية. ولم لا؟! فالطابع الأيديولوجي ومنطق الأبيض والأسود منطق مسطح وبسيط لا يتطلب أى تفكير خلاق للتعامل معه. الخطورة في الواقع هي الإصرار على التعامل بمنطق بوش مع إدارة ليست أيديولوجية ولا تتبنى المطلقات، فأوباما براجماتي حتى النخاع كما يتضح من كتاباته وأدائه السياسي، والبراجماتية فلسفة أمريكية بامتياز

لا تتوقف كثيرًا عند أوجه الخلاف مع الآخرين، إنما تركز على ما يمكن فعله من أجل تحقيق المصلحة. ومثل تلك البراجماتية تعنى بالضرورة أن هناك جوانب في سياسات الإدارة الحالية لن تعجبنا بل و تضر بمصالحنا، وأخرى يمكن التعامل معها على أساس وحيد هو مصالحنا . لكن أليست تلك هي السياسة كما تعلمناها؟ أليست السياسة هي لغة المصالح؟

أليس الأهم في تلك المرحلة العصيبة التي تعانى فيها أمتنا من الوهن أن نعمل عقولنا على الأقل من أجل تقليل الضرر لحده الأدنى، ونسعى بكل السبل لحماية مصالحنا العليا؟

من هنا كانت هذه الدراسة، التي سعت لتقديم إسهام متواضع لعله يفيد في حماية مصالحنا العليا، ولكن هذه الدراسة هي في النهاية اجتهاد بشرى يخطئ ويصيب. ومن هنا فإنني أعتذر للقارئ مقدمًا عن أي قصور يلحظه فيها. فالكمال لله وحده.

* * *

الهوامش

- ١ انظر على سبيل المثال، المصري اليوم ٥ يونيو ٢٠٠٩ وإبراهيم عيسى، الدستور ٧ يونيو ٢٠٠٩
- 2 David Frum, Obama's Small Muslim World, National Post, May 16, 2009 <a href="mailto:www.aei.org/print?pub=article&publD=100504&authors=...> June 7, 2009
- 3 President Obama Addresses Muslim World in Cairo, Transcript, The Washington Post, June 4, 2009 June 5, 2009
- 4 Thomas E. Patterson, We the People, (NY:McGraw-Hill Company, 2008), p. 444
- 5 United We Serve, White House Website, June 17, 2009 < www. whitehouse.gov/blog/United-We-Serve/ > July 10, 2009
- 6 Shane Bauer, Iraq's New Death Squad, The Nation, June 3, 2009, www.thenation.com/doc/20090622/bauer/print June, 14, 2009
- 7 Tom Hayden, McChrystal's Rise: More Secrets, Less Daylight, The Nation, May 13, 2009 www.thenation.com/doc/20090525/hayden2. print> May 15, 2009
- 8 Bob Woodward, The War Within, A Secret White House History, (NY: Simon and Schuster, 2008), p. 380
- 9 Tom Hayden, Understanding the Long War, The Nation, May 7, 2009, <www.thenation.com/doc/20090525/hayden/print> June, 14, 2009 منبيل المثال ردود أنعال النخبة المصرية في صحيفة الشروق، ٦ يونيو ٢٠٠٩ ص

700

11 William Kristol and Robert Kagan, National Interest and Global Responsibility, in: Robert Kagan and William Kristol, The Present Dangers, Crisis and Opportunity in American Foreign and Defense Policy, (San Fransisco: Encounter Books, 2000), pp. 324-

12 Ibid, p. 12

13 lbid

. 14 lbid, p.16

15 Rami Khouri, A New Middle East or Rice's Fantasy Ride? Agence Global, July 23, 2006 www.agencegiobal.com/article.asp?id=948 Oct. 10, 2006

16 Biden in Lebanon Ahead of Key Elections, MSNBC, May 22, 2009 www.msnbc.msn.com/id/30883584/> July 13, 2009

17 President Obama Addresses Muslim World in Cairo, Transcript. The Washington Post, June 4, 2009 June 5, 2009

18 Jesse Holland, US House: End Terrorist Label for Mandela, Innovative Minds, May 8, 2008 < www.inminds.co.uk/article. php?id=10267> July 13, 2009

19 Ibid

20 Stephen Zunes, Kerry, Lieberam and the House Democratic Leadership Attach Dean, Common Dreams, Sept. 14, 2003 www.commondreams.org/views03/0914-04.htm July 6, 2009

21 President Obama Addresses Muslim World in Cairo, Transcript. Washington Post, June 4, 2009 June 5, 2009

22 AIPAC Letter Gets 329 House Signatures, JTA, May 28, 2009 http://jta.org/news/article/2009/05/28/1005474/aipac-backed-letter-gets-329-house-signatures July 16, 2009

23 Stephen Walt, Obama Meets the Lobby, Foreign Policy, July 16, 2009 http://walt.foreignpolicy.com/posts/2009/07/16/obama_meets_the-lobby July 17,2009

25 Transcript of Bush Speech, The New York Times, June 1st, 2002 www.nytimes.com/2002/06/01/international/02PTEX-web.html July 4, 2009

٧٧ للمزيد من التفاصيل حول تخلى الكونجرس بالكامل عن صلاحياته في عهد بوش انظر:

Thomas E. Mann and Norman J. Ornstein, The Broken Branch, How Congress is Failing America and How to Get it Back on Track, (New York: Oxford University Press, 2008)

28 Roger H. Davidson, Walter J Oleszek and Fances E. Lee, Congress and Its Members, (Washington DC: Congressional Quarterly Press, 2008) p. 309

29 Geoffrey Kemp, Presidential Management of the Executive Bureaucracy, in: Eugene Wittkopf and James M. McCormick, The Domestic Sources of American Foreign Policy, (Boston: Rowman and Littlefield Publishers, INC, 1999), pp. 157 - 172

30 Davidson, op.cit. P. 310

.31 lbid, p. 469

۳۲ انظر على سبيل المثال رد فعل الأستاذ محمد محمود الإمام في الشروق، يونيو، ٦ يونيو ٢٠٠٩ ونيو ٢٠٠٩

33 Norman G. Finkelstein, The Holocaust Industry, Reflections on the Exploitation of Jewish Suffering, (London: Verso, 2003)

34 Duke Helfand, Professor's Comparison of Israelis to Nazis

Stirs Furor, Los Angeles Times, April 30, 2009 http://articles.latimes.com/2009/apr/30/local/me-professor30 July 9, 2009

٢٥ محمد حسنين هيكل، الشروق، ٧ يونيو ٢٠٠٩

۲۶ انظر على سبيل المثال حازم الببلاوي، الشروق، ۱۳ يونيو ۲۰۰۹ وعمرو الشوبكي، المصرى اليوم، ۱۱ يونيو ۲۰۰۹ وعمرو الشوبكي، المصرى اليوم، ۱۱ يونيو ۲۰۰۹

37 Thomas R.Dye, Who's Running America? Institutional Leadership in the US, (NJ: Prentice-Hall,Inc., 1976), p. 9

38 Robert A. Dahl, The Concept of Power, Behavioral Science, no 2, 1957

٣٩ لمزيد من التفاصيل حول الانتقادات القوية التي وجهت لهذه النظرية بل وتحولها إلى أيديولوجية تخدم النظام السياسي، انظر: منارالشوربجي، الكونجرس الأمريكي، المؤسسة المنسية عربيا، (القاهرة: الأهرام، ٢٠٠٣)، الفصل الأول

40 C. Wright Mills, The Power Elite, (Oxford: Oxford University Press, 2000), p. 279

41 lbid, p. 287

42 lbid, p. 290

43 Ibid, p. 296

44 Robert A. Dahl, A Critique of the Ruling Elite Model, American Political Science Review, vol.52, no 2, June 1958, pp. 463469-

45 Thomas R.Dye, op.cit., p. 12

46 lbid, p. 49

47 Scott Shane, Cheney is Linked to Concealment of CIA Project, New York Times, July 12, 2009 www.nytimes.com/2009/07/12/us/politics/12intel.html July 13, 2009

٤٨ جلال أمين، لماذا لبس أوباما العمة، الشروق، ١٤ يونيو ٢٠٠٩

49 C. Wright Mills, op.cit., p. 281

المريكي، (القاهرة:مكتبة الشروق الدولية، ١٠٠٨) الفصل التاسع.

51 See for example: Frank J. Gaffney, America's First Muslim President?, The Washington Times, June 9, 2009 July 13, 2009

52 Edward W. Said, The Other America, Al Ahram Weekly Online, March 20 - 26, 2003, Issue 630 http://weekly.ahram.org.eg/2003630//focus.htm Oct.16, 2004

华 朱 米

الفهرس

مفحة	الموضوع
٥	٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
۱۳	أولا: قراءة في الخطاب
14	١ - الرؤية الكلية (أنتم المشكلة)
۲.	٢- التفاصيل: أصوات أوباما الثلاثة
۲.	صوت الإمبراطورية
24	صوت البراجماتية
44	صوت أستاذ القانون والناشط السياسي
42	ثانيًا: أهم الأفكار التي ناقشت الخطاب
4 8	١ - الخطاب «حملة علاقات عامة»
41	٢- ٣٨ إلى ٤٢ شخصًا كتبوا الخطاب
47	٣- تغيير السياسة مكانه الكونجرس لا جامعة القاهرة
٤١	٤ - حديث المحرقة
٤٣	٥- المؤسسة الحاكمة في أمريكا

7.	العمل ؟ العمل ؟	ثالثًا: •
77	المستوى الرسمى	-1
٧.	المستوى غير الرسمى	-4
YY		خاتمة
۸.	ئى	الهوام



لايخفى على القارئ الفطن أن الرئيس الأمريكي أوباما جاء يخاطب العالم الإسلامي وأمتنا تمر بلحظات عصيبة من الانقسام والتردي، كما أن الرئيس الذي ألقى خطاب القاهرة تولى الحكم في لحظات تعاني فيها بلاده من أزمة طاحنة لاتتمثل فقط في الأزمة الاقتصادية وإنما في نتائج سياسات اتبعها سلفه أدت إلى عداء واضح للسياسة الأمريكية في الخارج..

وبناء على هذه المعطيات يس لتحليل خطاب أوباما ويناقش أه قيلت في تحليله على نحو يتيح لا من المعلومات، ثم يقدم اقتراحات للتعامل مع الواقع الجديد.



